تأليف احمد ثابت

قضايا العالم المعاصر

ماذا حدث في زائير؟

"أضواء على أحداث افريقيا"

دار الفارابي - بيروت

"أضواءٌ على أحداثِ افريقيا"

تأليف احمد ثابت

قضايا العالم المعاصر

ماذا حدث في زائير؟

"أضواء على أحداث افريقيا"

دار الفارابي - بيروت

تمهيد

في منتصف الستينات تعرضت القارة الافريقية لمصاعب جمة . فقد اجتاحت عددا كبيرا من الدول الافريقية الحديثة الاستقلال موجة متلاحقة من الانقلابات والانقلابات المضادة ، كانت في ذاتها مؤشرا الى حالة عدم استقرار ، ومؤشرا في الوقت نفسه الى أن الثورة في افريقيا تسير في طريق وعر للغاية ، بين مد وجزر .

وكان هذا الموقف المتصلب في الدول الافريقية نتيجة لأسباب متعددة وليس حصيلة عامل واحد .

لقد ورثت الدول الحديثة الاستقلال تركة مثقلة من التخلف الاقتصادي والمعاناة من مشاكل هذا التخلف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولقد كشفت احصاءات لجنة الامم المتحدة الاقتصادية الخاصة بأفريقيا«U.N. Economic Commission For Africa» في العام ١٩٦٠ ان قارة افريقيا التي تشكل ـ من حيث التعداد السكاني ـ نسبة ١٠ بالمائة من سكان العالم لا يتعدى نصيبها في الانتاج الصناعي العالمي نسبة ٢ بالمائة ، ولا يتجاوز انتاج الفرد الواحد فيها نسبة ٤ أو ٥ بالمائة من انتاج الفرد في الدول الصناعية المتقدمة .

وكان من الواضح ـ ولا يزال ـ ان هذه الفجوة الاقتصادية الهائلة لن يتم تخطيها أو حتى تضييق مداها في غضون سنوات قليلة . وكان على الدول الافريقية التي حصلت على استقلالها حديثا (ولا نزال هنا نعني فترة منتصف الستينات) ان تنتهج سياسة واقعية وهي بصدد العملية الشاقة عملية بناء اقتصاد وطني مستقل قادر على الحياة والنمو . وقد ثبت بالفعل ، في الممارسة العملية ، ان بناء حياة اقتصادية ـ اجتماعية جديدة في الدول الافريقية الجديدة كان عملا اكثر تعقيدا بكثير مما تصور معظم الناس ، سواء داخل افريقيا نفسها أو خارجها .

كما تكشف قصر الاعتقاد بأن ازالة الحكم الاستعماري (الكولونيالي) المباشر هو ازالة في الوقت نفسه للسيطرة الامبريالية ككل . وقد انطوى هذا الاعتقاد القاصر على تهوين من شأن خطر الاستعمار الجديد .

وعندما حصل كثير من الدول الافريقية على الاستقلال كان معظمها لا يملك الا القليل من الكفايات البشرية في مجالات المعرفة والخبرة في الاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية لتنظيم وتوجيه جهاز الدولة الحديث الذي أصبح على دركة عالية التعقيد . ونتيجة لهذا فان بعض هذه الدول اتجه نحو الاهتمام بمشروعات مظهرية غير منتجة دون الاهتمام بمواجهة المشكلات الملحة .

كذلك فقد نشأت شرائح كاملة من البيروقراطيين الذين أفرزتهم ظروف استقلال الدول الافريقية الجديدة ، والذين كانوا يبتلعون النصيب الاكبر من الدخل القومي لهذه الدول .

وقد وصل الامر في بعض الدول الافريقية الى حد اصبحت فيه شرائح البيروقراطيين تضع نفسها ومصالحها في جانب والشعب كله في جانب آخر وتشيع حياة غير ديمقراطية في البلاد ابقاء على مواقعها الممتازة في المجتمع . وفي كل هذا الوضع انتشر الفساد أو الطغيان أو بالاحرى انتشرا معا .

ومن ناحية أخرى فان التركيب القبلي أو الطائفي كثيرا ما زاد من تعقيد الامور في الدول الافريقية الحديثة الاستقلال . فقد كان هذا التركيب جزءا من ميراث النظام القديم السابق على الاستقلال . بينما كانت التقسيمات القبلية أو العرقية أو الطائفية لا تتطابق مع تقسيمات الحدود السياسية لتلك البلدان ، الامر الذي خلق تناقضات متزايدة الحدة فيما بين هذه الدول .

يضاف الى كل هذه العوامل احتفاظ القوى الاستعمارية (المتروبوليتانية) السابقة بسيطرتها الاقتصادية وكذلك نفوذ الاستعمار الجديد في الشؤون السياسية والعقائدية والثقافية . فان هذا العامل بدوره زاد كثيرا من الصعاب الموضوعية وارتكبت أخطاء كثيرة ــ خاصة في تقرير حساب القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وحتى عندما تأسست « منظمة الوحدة الافريقية » في منتصف الستينات كان ضعف مقدمتها الحقيقية ــ رغم قوة صياغة بياناتها ــ

قد انعكس على الدول الافريقية التي لم تستطع ان تجد في المنظمة عونا حقيقيا على مواجهـة مشاكلها أو ضغوط القوى الامبريالية . وامتـد ضعف « منظمة الوحدة الافريقية » الى دورها بالنسبة لنضال الشعوب الافريقية التي كانت لا تزال في منتصف الستينات ــ وحتى منتصف السبعينات ــ تناضل من أجل استقلالها . وهو ما ينطبق بشكل خاص على المستعمرات البرتغالية وعلى البلدان الافريقية التي لا تزال تحت حكم النظم العنصرية البيضاء (روديسيا ، جنوب أفريقيا ، وناميبيا) .

* * *

الفصل الأول

المتشائمون أمس واليوم

رغم هذه العوامل كلها فان أفريقيا لم يتوقف نضالها بشقيه .. النضال من أجل الاستقلال والنضال من أجل الثورة الاجتماعية .. ذلك ان شعوب افريقيا لم تقف وحدها في مواجهة الامبريالية العالمية ، بل وجدت باستمرار .. وبصفة خاصة في الفترة الصعبة التي وصفناها ، فترة منتصف الستينات ، وفي الحقيقة ، ان البلدان الاشتراكية – وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي – وقف باستمرار موقف التأييد المادي والسياسي الى جانب الدول الافريقية الحديثة الاستقلال في جهودها المضنية من اجل تأمين وتقوية استقلالها .

في هذا الاطار وقفت مجموعة البلدان الاشتراكية موقف الدعم والتأييد من الحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية منذ بداية انطلاق ثورتها . وفي هذا الاطار نفسه كان موقف الدعم والتأييد من المجموعة الاشتراكية للدول العربية التي تعرضت للعدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ – أي خلال تلك الفترة نفسها – واحدى هذه الدول هي دولة افريقية .. ونعني بها مصر . وفي هذا الاطار أيضا كان موقف التأييد والدعم الاقتصادي الذي وقفته الدول الاشتراكية – وخاصة الاتحاد السوفياتي بامكانياته الواسعة – في تقديم العون المالي والتقني لعدد من المشروعات الاقتصادية الضخمة وذات الفوائد الاقتصادية الهائلة في كل من مصر وغانا واثيوبيا والجزائر والصومال وغينيا ومالي ... وغيرها .

لقد استمر هذا التحالف بين الدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في أفريقيا .. لم توقفه الانقلابات .. ولم ترهقه الظروف الخاصة المعقدة السائدة في القارة . وفي الوقت نفسه لم تتوقف محاولات القوى الامبريالية – وعلى راسها الولايات المتحدة الاميركية – لضرب هذا التحالف باعتبار ان ذلك خطوة ضرورية تضمن للامبريالية الاستفراد

بالدول الافريقية وضرب حركة التحرر الوطني في القارة .

والذين مالوا الى التشاؤم في الحديث عن مستقبل الاستقلال والثورة في أفريقيا في منتصف الستينات كانوا يتصورون ان الصعاب التي تواجه أفريقيا ما لا يمكن تخطيه ، وكانوا يتصورون ان رياح التغيير قد توقفت أو غيرت اتجاهها من الاستقلال الى الجمود ، أو من الثورة الى الثورة المضادة .

ومع ذلك فان واقع أفريقيا بعد ١٠ سنوات من منتصف الستينات قد أكد أن « رياح التغيير » ـ رغم كل الصعاب ـ سارت في الاتجاه نفسه ، اتجاه التطور نحو مزيد من الاستقلال والتحرر ، ونحو مزيد من الثورة . استقلت أعداد أخرى من الدول الافريقية . وانهارت أمبراطورية البرتغال الاستعمارية في أفريقيا . وأصبحت النظم العنصرية في الجزء الجنوبي من القارة في حالة شبه حصار من نظم وطنية تقدمية .

وحركة التحرر الوطني مستمرة ..

وحركة الثورة مستمرة ..

والذين يميلون اليوم ـ في النصف الثاني من السبعينات ـ الى التشاؤم في الحديث عما يدور في أفريقيا اليوم من صراع بين قوى التحرر والثورة من ناحية والقوى الامبريالية والرجعية من ناحية أخرى .. انما يقعون بأسوأ التقدير نفسه الذي وقع فيه المتشائمون في منتصف الستينات .

ان القارة الافريقية تتعرض اليوم لهجمات ربما كانت أشد ضراوة من جانب الامبريالية والاستعمار الجديد (النيوكولونيالي) ، من تلك التي كانت تتعرض لها في منتصف الستينات . وربما تقع انتكاسات جزئية هنا أو هناك لأسباب سياسية أو عسكرية .. وربما توهمت الامبريالية وقواعدها المحلية في القارة ان تيار التاريخ يتبدى في هذه الانتكاسة أو تلك . ولكن هذا الوهم ليس من شأنه الا السير بالامبريالية والنظم المحلية القابلة بالعمل لحسابها في الطريق نفسه الذي سبق أن ساروا فيه منذ عشر سنوات ومنذ عشرين سنة . وهو طريق لن ينتهي الا الى تحقق الغايات التحررية والثورية لشعوب أفريقيا المناضلة . ان رؤية التاريخ من ثقب ابرة الاحداث الآنية لا ينطوي الا على ضيق أفق وقصر نظر . والشعوب المناضلة ترى حركة التاريخ من أوسع آفاقها لأنها تصنعها

وتعيشها بنفسها عاما بعام وجيلا بجيل .

نقول هذا وان كنا ندرك حقيقة أن أفريقيا اليوم ليست أفريقيا منتصف الستينات .. وأفريقيا النصف الثاني من السبعينات غير أفريقيا النصف الثاني من الخمسينات .. بل أنها غير أفريقيا النصف الاول من السبعينات . ومعارك أفريقيا اليوم غير معاركها السابقة .. لقد قطعت أفريقيا أشواطا بعيدة كان بعضها بطيء الحركة لا يرى بالعين المجردة مثل حركة عقارب الساعة ، وكان بعضها بمثابة طفرات كبيرة غيرت من خريطة تاريخ أفريقيا وخريطة سياسة أفريقيا . فقد كانت حركة التاريخ تسير في اتجاه التطور الاكيد نحو التحرير والثورة . وخلال السنوات القليلة منذ بداية السبعينات كانت قد بدت ملامح تغيير أكيد في الخريطة الكلية الافريقية :

١ ـ كانت حروب المستعمرات البرتغالية قد بلغت ذروة خطيرة لم يبلغها النضال المسلح في أفريقيا من قبل (باستثناء حرب التحرير الجزائرية) سواء من حيث استمراريتها في الزمن ، أو من حيث التضحيات التي بذلها الطرفان فيها ، بشريا وماديا . وبدأت بوادر انهيار الامبراطورية البرتغالية .

٢ ـ كانت سلسلة الانقلابات والانقلابات المضادة قد رتبت الاوضاع على نحو معين في عدد كبير من دول القارة يلائم الامبريالية الاميركية وأساليبها في الهيمنة الاقتصادية (استثمارات تحكم القبضة على مناجم الثروة الطبيعية وتحدد في الوقت نفسه قنوات التجارة الافريقية استيرادا وتصديرا من خلال احتكارات محددة) .

٣ ـ في الوقت نفسه كانت حركة التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في دول القارة تأتي بتغييرات تتحدى النظم التي رتبت بوجودها تلك الاوضاع الملائمة للامبريالية ، ففشلت حركة الانفصال في « بيافرا » وتوطد النظام الوطني في نيجيريا ، وتهاوى النظام الامبراطوري الاقطاعي التقليدي في أثيوبيا . وصمدت الثورة الاجتماعية في غينيا بزعامة أحمد سيكوتوري في وجه كل المحاولات الانقلابية (محاولات الغزو الامبريالية من الخارج ـ وتدعمت النظم التحررية في تانزانيا والكونغو برازافيل) .

٤ ـ نمت قدرة النضال المسلح لدى حركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي (جنوب أفريقيا وناميبيا) وفي روديسيا وهي الاقاليم

الافريقية الثلاثة التي يسيطر فيها استعمار استيطاني أبيض .

وخلال النصف الاول من السبعينات فان ايقاع الاحداث بدأ أسرع كثيرا مما كان طوال الحقبة الماضية منذ أوائل الخمسينات . وبدا ذلك بشكل خاص منذ انهيار النظـام الاستعماري في البرتغال تحت وطأة النضال المسلح الذي مارسته حركات التحرر الوطني في غينيا ـ بيساو والراس الاخضر ، وفي موزمبيق ، وفي انغولا ، على الرغم من كل الدعم الذي قدمه حلف شمال الاطلسي ، عسكريا واقتصاديا لنظام الدكتاتور سالازار والدكتاتور كايتانو من بعده . وهكذا فان وقوع « حركة القوات المسلحة البرتغالية » ـ التي قادها ضباط شبان في اغلبهم ممن خدموا في حروب النظام الدكتاتوري واحتكوا بالثوار الافريقيين وافكارهم ، بقدر ما احتكوا بهم عسكريا ـ في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، جاء بمثابة منعطف جديد في تاريـخ أفريقيا (كما في تاريخ البرتغال) . فبعـد استقلال المستعمرات البرتغالية السابقة صار حصار التحرر الوطني مضروبا بصورة لم يسبق لها مثيل حول النظم الاستعمارية الباقية في روديسيا وجنوب أفريقيا وناميبيا فضلا عـــن « ارتيريا » . ذلك ان استقلال موزمبيق وغينيا بيساو وجزر الراس الاخضر ، واخيرا انغولا قد أحدث تغييرا هائلا في الخريطة السياسية (والاستراتيجية) لأفريقيا . ربما لا يقاس به أي تغيير منذ بداية الخمسينات .

الفصل الثاني

من "شابا" الى "القرن الافريقي"

واليوم عادت أفريقيا الى مركز دائرة الضوء في أجهزة الاعلام العالمية من خلال سلسلة متعاقبة من الاحداث التي يستحيل للنظرة الموضوعية ان تعجز عن رؤية الحلقات التي تمسك بين أطرافها معا .

* فهناك أحداث اقليم « شابا » (كاتانغا) في زائير ، وما رافقها من تحرك امبريالي على مستوى دولي منسق ، ربما لم يسبق له مثيل منذ احداث الكونغو في عام ١٩٦١ . وهناك لم تكن المشكلة خاصة باقليم « شابا » ، وان كانت التحركات العسكرية والسياسية قد تركزت عليه .. وانما كانت المشكلة متعلقة بنضال شعب زائير ضد نظام موبوتو بأكمله ، وما يمثله من مصالح الاحتكارات الامبريالية ـ الراسمالية التي تتخذ في زائير واحدة من أهم قواعدها الاقتصادية في أفريقيا ، لا يفوتها وزنا في ذلك الا جنوب افريقيا بنظامها العنصري الابيض .

* وهناك الاعتداءات العسكرية التي تقوم بها ـ بصورة تزداد كثافة بمرور الوقت ـ حكومة روديسيا العنصرية البيضاء ضد أراضي موزمبيق حيث يقوم نظام تحرري ثوري يشكل قاعدة للتحرر والثورة ورصيدا لحركة التحرير في جنوب القارة بأكمله . وتتصاعد اعتداءات النظام العنصري الروديسي ضد موزمبيق في الوقت الذي يزداد فيه رصيد الولايات المتحدة الاميركية واوروبا من التأييد الشفهي الملتوي ـ القابل للتفسيرات والتفسيرات المضادة ـ لحكم الاغلبية وللسلام في الجنوب الافريقي ، ولضرورة « تهيئة » السكان الافريقيين « السود » لممارسة الحكم !

* تكتيل القوى الرجعية في القارة ـ وخاصة في منطقة « القرن الافريقي » ـ ضد النظام التقدمي في اثيوبيا ، في محاولة لعزله وكف تاثيراته التحررية الثورية عن المنطقة ، ان لم يكن لاسقاطه والتخلص منه

كلية . ويجري هذا التكتيل الرجعي المماثل على الجانب العربي ضد الثورة الفلسطينية . الاول يتم تحت شعار حماية أمن البحر الاحمر وحماية أفريقيا من التدخلات الاجنبية ومن « الايديولوجيات » الغربية .. والثاني يتم تحت شعار حماية الثورة الفلسطينية من « تأثيرات اليسار الدولي » . وفي الحالتين فان أحدا من أعضاء التكتلين الرجعيين لا يتحدث عن تدخلات الامبريالية أو عن تأثيرات السياسة العدوانية الاسرائيلية .

* محاولة فرض حصار سياسي ودبلوماسي علـى النظام الثوري التحرري في انغولا ، ومحاولة استغلال أية تناقضات داخلية فيها بقصد كف تأثيرات هذا النظام أيضا عن المحيط القريب منه .. باعتبار ان موقع انغولا في غرب القارة كموقع موزمبيق في شرقها ـ يجعلها قاعدة انطلاق تحررية في معركة افريقيا الكبرى ضد النظم العنصرية البيضاء المسيطرة في جنوب القارة روديسيا وناميبيا وجنوب افريقيا . فضلا عما يحتله انتصار الجبهة الشعبية لتحرير انغولا في الصراع الاخير بين السلطة التحررية التي تمثلها الجبهة ومحاولة اقامة سلطة ـ تابعة عن طريق تأييد أميركي وأوروبي غربي ورجعي أفريقي (زائير) وعنصري أبيض (جنوب أفريقيا) للجبهتين المنافستين « لونيتا » و « الجبهة الوطنية » فقد كان انتصار « الجبهة الشعبية » بمثابة ضربة قوية للامبريالية على الصعيدين الاقتصادي والعسكري حرمتها من ثروات أنغولا ومن موقعها الاستراتيجي معا .

* محاولة اسقاط النظام التقدمي في « بينين » (داهومي) بعملية غزو من الخارج وقد بذلت فيها القوى الامبريالية اقصى جهدها لتجنيد احد النظم الرجعية في شمال القارة ، مع المرتزقة من جنوبها للتحالف معا في عمل واحد ضد النظام البينيني لخلق قاعدة جديدة في منطقة لها أهميتها الاستراتيجية بين نيجيريا (احدى اكبر دول القارة) وغانا وعلى محور جغرافي واحد مع غينيا الصامدة بقيادة المناضل سيكوتوري في وجه الغزوات والمؤامرات .

* اغتيال رئيس الكونغو (برازافيل) ماريانى انغوابي في محاولة لقلب الاوضاع فيها لمصلحة الامبريالية والمحاور الرجعية ولمصلحة النظم العنصرية . وقد نجحت محاولة الاغتيال وفشلت محاولة قلب النظام ، وكان القصد منها مساندة نظام موبوتو الفاسد المتداعي واراحته مـن

وجود النظام الكونغولي التقدمي على أبواب زائير موبوتو . وكان القصد منها ايضا ايجاد راس جسر لأية محاولة مستقبلية لاثارة المتاعب لانغولا في اقليم كابيندا الشمالي الغني بالبترول والذي كثيرا ما يراود الغرب الامبريالي حلم فصله عن أنغولا كلية .

وتشير هذه التطورات الى حقيقة هامة ــ استراتيجيا وثوريا ــ بالنسبة للتطورات الافريقية السابقة والقادمة . تلك هي أن انغولا تحتل مركزا محورا في احداث القارة .. وانها مرشحة لدور يزداد اتساعا واهمية مع تصاعد نضال شعوب أفريقيا بصفة خاصة ضد النظم العنصرية الحاكمة في روديسيا وجنوب أفريقيا وناميبيا .

والتطور الاحدث الذي يبرز فوق هذه الخلفية العريضة المتعددة العناصر والمتباينة الظلال هو التطور المتمثل في استقلال انغولا وانتصار « الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا » في المعركة الاخيرة على السلطة الواحدة لأنغولا المستقلة ــ ويلاحظ ان معظم الصراعات البارزة الدائرة الآن في القارة تتقاطع طرقها جميعا عند انغولا من ناحية أو أخرى . فالموقف الراهن في زائير وثيق الصلة بمركز انغولا الجغرافي ، والجغرافي السياسي (الجيوبولوتيكي) والسياسي والاقتصادي وكذلك الايديولوجي . ورؤية الاطراف المختلفة المعنية بأحداث زائير آتية كلها عبر انغولا وتأثيراتها على تطور تلك الاحداث .

كذلك فان اشتداد حدة الصراع ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا متصل بموقع أنغولا الاستراتيجي والتحرري بحكم متاخمتها لاقليم ناميبيا ، الذي يكاد يجمع المختصون بشؤون الجنوب الافريقي أن المعركة ضد ذلك النظام العنصري ستبدأ بتحريره اولا قبل أن تمتد الى قلب جنوب افريقيا نفسها .

وعلى الرغم من انه لا توجد حدود اقليمية مشتركة بين انغولا وروديسيا الا انه من المسلم به ان الدعم الذي يمكن ان تقدمه انغولا الى منظمات النضال المسلح لشعب « زيمبابوي » (روديسيا) تستطيع أن تعبر زامبيا اليها . فضلا عن ان توطد أركان نظام الرئيس الانغولي « اغوستينونيتو » (الماركسي اللينيني) يدعم نظام الرئيس « ساموراماشيل » رئيس جمهورية موزمبيق (الماركسي اللينيني ايضا) وموزمبيق هي قاعدة الانطلاق الاساسية لثوار « زيمبابوي » ضد النظام

العنصري بزعامة ايان سميث . كما انه يشكل دعما للنظام الماركسي اللينيني الحاكم في جمهورية الكونغو الشعبية (برازافيل) .

وانغولا ــ بالاضافة الى هذا وذاك ــ تعني النفط ، الى جانب عدد كبير من الثروات المعدنية الاخرى الهامة ، ومصادر الطاقة ، وطريق العبور الوحيد الى المحيط بالنسبة لعدد من الدول المحيطة (وخاصة زائير) وبالنسبة أيضا لعدد من دول الغرب .

وانغولا ــ بعد ذلك ــ اصبحت ، في نظر الغرب الامبريالي ، قاعدة لتواجد عسكري شيوعي (كوبي) وتواجد سياسي شيوعي (كوبا والاتحاد السوفياتي) ، الامر الذي جعلها هدفا لخطط الامبريالية ، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا ، والاخيرتان لا تزالان تتمتعان بمصالح وامتيازات اقتصادية ضخمة في عدد من الدول المحيطة التي يشكل النظام الثوري في انغولا في نظرها خطرا وشيكا . وقد بدأ الغرب يتحدث ــ بصوت عال ــ في الفترة الاخيرة عن مخاوفه من انطلاق الدعم الكوبي من انغولا الى دور جديد في معركة قادمة في زائير أو في روديسيا .

وانغولا ــ نتيجة ــ لكل العوامل السابقة ــ هي محطة الفشل الاميركي الذريع الاول في أفريقيا . فقد كانت معركتها الاخيرة ــ بظروف المشاركة النضالية من جانب كوبا فيها ــ اول ميدان وجدت الولايات المتحدة نفسها مدعوة الى التدخل المباشر عسكريا فيه ، ولكنها احجمت . فقد كان ذلك « أول اختبار في فترة ما بعد فيتنام » ، على حد تعبير معلق أميركي .

فما الذي حدث في زائير ــ بعد هذه التطورات الهامة في أنغولا ــ وما علاقة ما دار في زائير بما انتهى اليه الموقف في انغولا ؟ هل كان ما حدث في زائير تدخلا من جانب انغولا ، أو كوبا أو الاتحاد السوفياتي ، أو من جانبهم جميعا ؟

ويمكن القول بأنه بعد ان حسم الموقف في أنغولا لمصلحة الجبهة الشعبية ــ رغم مساعدة زائير للحركتين المنافستين لها ، بل وتدخل قوات زائير مباشرة في عمليات عسكرية في اراضي أنغولا ضد قوات الجبهة الشعبية ــ كان الرئيس الزائيري موبوتو سيسي سيكو أكثر الاطراف الخارجية ادراكا لخطر الاستمرار في صراع مع السلطة الجديدة في انغولا .

ذلك لأن زائير ــ رغم وزنها الكبير الجغرافي والاقتصادي في قلب

القارة الافريقية ـ لا تملك مخرجا الى المحيط ، الا على خط سكك حديد « بنغيلا » الذي يحمل صادرات وواردات زائير عبر اراضي انغولا الى ميناء « لوبوتو » . وأصبحت تلك ضرورة اقتصادية ملحة منذ ان اغلقت حكومة موزامبيق التقدمية حدودها مع روديسيا ، التي كانت البديل الوحيد عن ميناء « لوبوتو » .

كما ان نظام الرئيس موبوتو في حاجة للاتفاق مع النظام الجديد في انغولا بشأن جندرمة « كاتانغا » السابقين المتمردين ضد حكمه ، والذين لجأوا الى أراضي انغولا منذ عهد الاستعمار البرتغالي ، وخدموا ضد حركات التحرر الوطني الانغولية في صفوف البرتغاليين ، ثم حيدهم انتصار « الجبهة الشعبية » في النهاية . كان نظام موبوتو في حاجة الى تعهد انغولي بعدم مساعدة جندرمة كاتانغا في أي عمل ضده .

لهذين السببين الرئيسيين لم يتردد موبوتو كثيراً في قبول وساطة الرئيس ماريان انغوابي رئيس جمهورية الكونغو الشعبية (برازافيل) في شهر آذار (مارس) ١٩٧٦ للجلوس الى مائدة المفاوضات مع الرئيس الانغولي اغوستينونيتو . وتم فعلا التوصل الى اتفاق بينهما على هاتين النقطتين ، وعلى أن تكف زائير عن تقديم أي دعم لحركتي الجبهة الوطنية ويونيتا في نشاط حرب العصابات الذي تمارسانه ضد حكومة انغولا وضد القوات الكوبية (وربما يثير هذا الامر علامات استفهام عديدة حول الايدي وراء اغتيال الرئيس الكونغولي انغوابي ؟) .

والاحداث التي مرت منذ توصل موبوتو ونيتو الى هذا الاتفاق تحمل دلالات واضحة .

لقد تفاقم الموقف الداخلي في زائير لأسباب اقتصادية وسياسية وقبلية يعترف بها الجميع . فبعد أن بلغت الاسعار العالمية للنحاس (المصدر الرئيسي والاكبر لدخل زائير) ذروتها في أوائل العام ١٩٧٤ بصورة انعشت اقتصادها كثيرا ، عادت فانخفضت بصورة ذريعة ، في وقت كانت فيه سياسة موبوتو الاقتصادية تبدد دخل البلاد على مشروعات ترفيه تفيد موبوتو شخصيا ومجموعة قليلة طفيلية وتجعل من نظام زائير ـ على حد تعبير ديفيد لامب مراسل صحيفة « انترناشيونال هيرالدتريبيون » ـ « واحدا من أكثر النظم الحاكمة في أفريقيا سفورا في فساده . لقد حول موبوتو ما يكفي من ثروة ابناء وطنه الى أرصدة

خاصة به ليصبح واحدا من أغنى الرجال في العالم . وخلق طبقة فائقة الثراء من التوابع ذوي الاذواق الفجة » .

وخلال السنوات الثلاث الماضية وسفينة الاقتصاد الزائيري تواصل الغرق الى قاع الافلاس حيث تطبق عليها ضائقات اقتصادية بلغت معها جملة ديونها الخارجية ، خلال هذه الفترة القصيرة ، أكثر من ثلاثة مليارات دولار . وعلى الرغم من « حقيقة » المساعدات التي يتلقاها نظام موبوتو من الغرب فان صحة الاقتصاد الزائيري في تدهور مستمر . فالانتاج آخذ في الانخفاض، والخدمات الاساسية ذات التأثير الاقتصادي ـ كالنقل والاتصالات ـ في تدهور سريع والجماهير الفقيرة تعاني نقصا خطيرا في امدادات الغذاء رغم وفرة الارض الخصبة القابلة للزراعة . وبلغ من تدهور الاحوال الى حد أن موبوتو بدأ برنامجا لاعادة الصناعات والمشروعات المؤممة الى أصحابها السابقين البلجيكيين ، وكان هو نفسه الذي أمم هذه المشروعات ، ولكنه أهداها الى أصدقائه بعد التأميم .

ووسط هذا المناخ الاقتصادي امتد السخط الى صفوف الجيش الزائيري الذي يعاني ضباطه وجنوده من الفقر الشديد ، بعد أن اكتسح السخط قطاعات عريضة من الشعب الزائيري تحت وطأة الفقر والفساد الحكومي . ويمكن التأكيد بأن هذا المناخ هو الذي أعطى كل انطباع للقوات المناهضة لنظام موبوتو بأن الوقت قد أصبح ملائما للتحرك ضده . اذ أصبحت حقيقة اهتزاز هذا النظام شائعة ليس في زائير وحدها ، بل في كل الدول الافريقية المحيطة ، حتى أن مراسل مجلة « تايم » الاميركية كتب في ١١ نيسان (ابريل) يتساءل : « هل سيصبح موبوتو سيسي سيكو ، حاكم زائير الاوتوقراطي ، عاجلا رئيسا في المنفى ؟ » . ويقول المراسل نفسه ان هذا الاحتمال أصبح مدار بحث الدبلوماسيين الغربيين في كينشاسا في الاسبوع الماضي بينما كان الكاتانغيون المنفيون ـ الذين يتراوح عددهم بين ألفين وخمسة آلاف ـ يغزون اقليم شابا (كاتانغا) ويواصلون اكتساب الارض بسهولة .

ان هؤلاء الغزاة ينتمون أساسا الى قبيلة لوندا المنتشرة في وسط افريقيا والتي يعرف رجالها بأنهم من أصلب المحاربين منذ زمن بعيد . وقد استقبلوا بترحيب وحماس من سكان قرى شابا ، بينما كانت قوات جيش موبوتو ـ التي تتحدث لغة « لينغالا » ، اللغة السائدة في منطقة

حوض نهر الكونغو ولا تفهم لغة السكان المحليين « السواحلية » ـ خائفة وفاقدة كل حماس .

ولكن لم يكن رجال « جندرمة كاتانغا » هم وحدهم الذين حركهم اهتزاز مركز موبوتو . ففي الوقت نفسه بدأ مسؤولون فرنسيون يجرون محادثات مع المسؤولين في « الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو » ، وهي جبهة مناهضة لنظام موبوتو تحسبا لاحتمال سقوط هذا النظام . بينما أعلنت هذه الجبهة التي تتخذ من باريس مقرا لها مسؤوليتها عن العمليات العسكرية في اقليم شابا . وفي الوقت نفسه أعلن أنطوان جيزنغا رئيس « تجمع القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو » ـ ونائب الزعيم الكونغولي الشهير باتريس لومومبا ـ تأييده للحركة ضد نظام موبوتو .

الفصل الثالث
حقيقة نظام موبوتو

ان نظام موبوتو الذي اتحدت الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وبلجيكا ، بالاضافة الى النظام المغربي والنظام اليميني المصري ، من أجل مساعدته ضد الشعب الزائيري نفسه ، لم يكن فقط مجرد نظام مربوط بعجلة الاحتكارات الامبريالية الاقتصادية والاستراتيجية .. انما هو نظام اعترفت حتى أجهزة الاعلام الغربية نفسها بفساده ولا ديمقراطيته .

لقد كتبت صحيفة « لوموند دبلوماتيك » تقول ان نظام موبوتو « أكثر ضعفا من أن يستطيع الصمود طويلا في وجه أوضاع سياسية وعسكرية واقتصادية بالغة السوء » . وعبرت عن الرأي نفسه في قولها أن أيام الافلاس الاقتصادي لزائير وتدهور الاوضاع المعيشية الناتج عن ذلك الافلاس ، نلاحظ ان القاعدة الشعبية لمعارضة جذرية نظام موبوتو ، لا تكف عن الاتساع .

وعلى الجانب الآخر كان هناك « درك كاتانغا » الذين يشكلون قوة كانت تقوم بمهمة الدفاع عن الاقليم الاكثر ثراء بين أقاليم زائير . ولقد كانوا في البداية معزولين في الاقاليم الشرقية التي طردوا منها بعد سحق الانتفاضة التي قاموا بها في العام ١٩٦٧ ، ثم انتهى بهم الامر الى اللجوء الى انغولا . وهناك لم يكن لهم خيار الا أن يتحولوا الى قوة عسكرية ضاربة تساعد السلطات الاستعمارية البرتغالية هناك ، في ذلك الوقت ، في حربها ضد حركة التحرير الوطني في انغولا . ومع مضي الزمن انضم الى « درك كاتانغا » لاجئون هاربون من القمع في جنوب زائير . وهؤلاء استطاعوا أن يؤثروا في « درك كاتانغا » سياسيا بحيث جعلوهم يتخلون تدريجيا — ثم بصورة نهائية — عن هدفهم الانفصالي ، واصبحوا شديدي التمسك بالواقع القومي الزائيري الشامل . وفي ذلك الوقت فان أولئك الكاتانغيين الذين صدقوا وعود العفو التي اطلقها نظام

موبوتو في العام ١٩٦٨ وعادوا الى كينشاسا كانوا ضحايا مجازر جماعية دبرها هذا النظام ضدهم حال عودتهم .

ومع ازدياد الطابع القمعي لدكتاتورية موبوتو تمت تصفية أفراد وجماعات بأكملها ، أو أجبروا على الرحيل الى حيث بدأوا يعدون تنظيمات معارضة ، غالبا ما تكتفي بالعمل السياسي وحده .

ومع انتصار « الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا » وقيام نظامها الثوري ــ الذي كان بمثابة هزيمة مباشرة لأعوان الغرب في أنغولا والمنطقة كلها ــ ازداد تفكك نظام موبوتو في زائير . وكان « درك كاتانغا » ، من خلال تحالفهم في السنوات الاخيرة مع « الجبهة الشعبية » ، قد أصبحوا بصورة نهائية في صف القوى التقدمية ، وأصبحوا أيضا أفضل تدريبا وتسليحا وأكثر ارتباطا بالمعارضة السياسية التقدمية المناهضة لنظام موبوتو ، وخاصة « الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو » . وفي اطار ازدياد القوة العسكرية والسياسية لمجموعات « درك كاتانغا » وجدوا الوقت ملائما ــ مع تدهور شعبية نظام موبوتو ــ للانتقال من المناطق الانغولية التي عاشوا فيها خلال السنوات السابقة الى داخل اقليم « شابا » من جديد ليبدأوا من الداخل هجومهم في ٨ آذار (مارس) ١٩٧٧ .

لم يكن هناك أي تدخل اذن من جانب أنغولا أو الاتحاد السوفياتي أو كوبا ... انما كانت عملية داخلية بدأت من أراضي زائير ومن عناصر وطنية زائيرية ضد قوى زائيرية رجعية وقوى أجنبية تحالفت معها لتفرض استمرار نظام موبوتو الذي كان مشرفا على انهيار شبه مؤكد . بحيث يمكن القول ــ مع صحيفة « لوموند دبلوماتيك » الفرنسية ان التدخل المغربي ــ الفرنسي ــ ولا سيما التدخل الفرنسي هو الذي جاء بهدف طمأنة حلفاء باريس التقليديين في أفريقيا ، بعد أن استبد بهم قلق شديد من جراء « ازدياد عدد الانظمة الثورية في القارة » .

جيش موبوتو .

ولعل من اغرب الظواهر التي شهدها ذلك الصراع الذي دار على ارض اقليم « شابا » انه كان في الواقع العسكري صراعا بين عدة مئات من المقاتلين المناهضين لنظام موبوتو وللاستغلال الاحتكاري الرأسمالي

لثروات الاقليم .. التي لم ينقطع الصراع عليها .. هذا طرف في الصراع ، والطرف الثاني كان جيش زائير ـ جيش موبوتو ـ الذي يعد ثاني أكبر جيوش الجنوب الافريقي (أفريقيا جنوب الصحراء) بعد جيش نيجيريا ، وباستثناء جيش حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، وجيش زائير ـ موبوتو يتكون من ٤٤ ألف جندي نظامي ، ومن ٢٠ ألفا من القوات شبه العسكرية (الحرس الوطني) ، والذي يشتمل على فيلق من العربات المدرعة وفوج ميكانيكي و ١٤ فوجا من المشاة ، وسبعة أفواج من المظليين ، وفرقة من القوات الخاصة ، تعدادها ١٥ ألف جندي ، وتعتبر رأس حربة الجيش الزائيري ، وان كانت وحدات المظليين التي جرى تدريبها على يد العسكريين البلجيكيين والاسرائيليين تنافسها على هذا المركز . ويضم جيش زائير من القوات الجوية ثلاثة آلاف رجل وسربين من الطائرات مجهزين بأربع وثلاثين طائرة مقاتلة (معظمها من طراز ميراج الفرنسي) وسربا من طائرات النقل ، ووحدة طائرات مروحية فرنسية الصنع أيضا .

وتملك حكومة زائير سلاحا بحريا من سفينتي مطاردة وزورقين قاذفين للطوربيد ، ووحدتين من حرس الشواطىء وستمائة جندي بحري .

ورغم هذا كله فان جيش زائير ـ موبوتو لم يستطع أن يواجه وحده مئات المقاتلين في اقليم « شابا » ... ولهذا العجز أسبابه :

١) ان شعب الاقليم ، وغالبية شعب زائير ، تقف ضد نظام موبوتو ، وكانت تظاهر فعلا المقاتلين في الاقليم وترحب بهم وتزودهم بالمؤن .

٢) ان جيش زائير نفسه يعمه السخط ضد مفاسد نظام موبوتو ، وضد الاحوال اللاانسانية السائدة بين جنوده ، والفروق الطبقية الحادة بين الضباط والجنود التي تكاد تصل الى درجة استعباد الجنود .

٣) ان القوى التي أرادت انقاذ نظام موبوتو من مصيره ـ أو على الاقل تأجيل سقوطه ـ كانت تريد الى جانب هذا تحقيق أغراض أخرى جانبية ـ ولكنها مهمة رغم جانبيتها ـ ومنها توريط قوى أفريقية أخرى في الصراع الى جانب موبوتو ، لشغلها عن قضايا وطنية خاصة بها ، وايهامها بأن لها دورا اقليميا تقوم به ، أو مقابل تقديم الوعود الجوفاء لتلك النظم بأن يكون لها ثمن من المساعدات أو التأييد اذا هي لعبت دور القاتل الاجير لحساب الامبريالية الاميركية والاوروبية الغربية في أفريقيا .

هذا بصفة خاصة ما حدث من رسم دور للنظام المصري في الصراع الذي دار في زائير ..وكان دورا ذا وجهين . وجه سياسي ، ووجه عسكري . لقد وضع النظام المصري نفسه — لأول مرة بصورة عملية ومباشرة — في خدمة القوى الامبريالية وضد قضية تحررية وثورية ، وسجل ذلك وقوع النظام المصري في قبضة الامبريالية ، ودخوله ركنا من أركان استراتيجيتها العالمية المناهضة لحركات التحرر الوطني والعملية الثورية العالمية . وضد العالم الاشتراكي . وهكذا وظف النظام المصري نفسه — بصورة فاجأت حتى بعض عناصره وعددا من أصدقائه — في خدمة الحملة السياسية المؤيدة لموبوتو — صديق الصهيونية وتلميذ العسكرية الإسرائيلية ، وهي الحملة التي ارتدت مسوح العداء للشيوعية ومناهضة الاتحاد السوفياتي من بداياتها الاولى . ولم يكتف النظام المصري بهذا الموقف ، وانما اتجه في صف واحد مع النظام الملكي المغربي ، الى المشاركة عسكريا في القتال ضد مئات الثوار في اقليم « شابا » . ولم يكن خافيا على جماهير الشعب العربي — في مصر وخارجها — ان القوات التي أرسلها نظام القاهرة — وخاصة الطيارين — انما نقلت من « جبهة » المواجهة مع اسرائيل التي لا تزال تحتل أكثر من ٨٠ في المائة من مساحة شبه جزيرة سيناء المصرية وكل الضفة الغربية لنهر الاردن ومعظم هضبة الجولان ، ومدينة القدس العربية وقطاع غزة . ولكن الامبريالية كانت معنية بالدرجة الاولى باعداد النظام المصري لتقبل الانضمام الكامل والعملي « والايجابي » الى طابور القوى والنظم التي تخدم الاهداف الامبريالية وتتغافل — في سبيل ذلك — عن قضاياها الوطنية والقومية .

ولقد كان من المفارقات ، التي لا تحمل أي قدر من الطرافة ، أنه بينما كانت القوات المغربية تحارب من أجل الابقاء على نظام موبوتو ، وبينما كان الطيارون المصريون يتركون المجال الجوي المصري ليخلو للطيارين الاسرائيليين فوق سيناء ومنطقة القناة ويتجهون نحو اقليم شابا في مهمة « رفاقية » مع طياري موبوتو ، الذين لا يجاريهم أحد في الاعجاب باسرائيل والعسكرية الاسرائيلية ... في هذا الوقت بالذات

كانت الصحافة العالمية تكشف ـ لأول مرة ـ حقائق مذهلة ومثيرة عن الدور الذي قام به موبوتو في عملية تسهيل نقل « يورانيوم » الاقليم الزائيري نفسه ـ « شابا » أو « كاتانغا » سابقا ـ منذ ٩ سنوات ، من الاقليم الى اسرائيل عبر وساطة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية ... كانت الصحافة العالمية تتحدث عن التغطية التي قام بها الرئيس موبوتو لعملية نقل اليورانيوم « المسروق » مـن أراضي زائير بحرا عبر البحر الابيض المتوسط ليجد طريقـه في النهايـة في اسرائيل بعلم موبوتو وتواطؤه .. لتمكينها من امتلاك السلاح الذري ، الذي لا يمكن تصور هـدف من ورائه في ايـدي المؤسسة الاسرائيلية الا ارهـاب العـرب وتهديدهم بالفناء .

الفصل الرابع

الثروة .. موضوع الصراع

ان أفريقيا تمس وحدها ٩٠ بالمائة من احتياطي العالم من الماس (٥٧٥ مليون قيراط) و ٩٠ بالمائة من احتياطي العالم من البالاديوم والبلاتين (١٢ر٧٠٠ طن) و ٩٠ بالمائة من احتياطي العالم من الكروم (١٦٠٠ مليون طن) ، وتملك ربع احتياطي العالم من البوكسيت (٤٠٠٠ مليون طن) ، ١٥ ٪ من النحاس الخام (٤٤ مليون طن) ، ١٤ ٪ من الغاز الطبيعي (٥ر٣٠٠٠٠٠ مليون متر مكعب) ، ١٣ ٪ من الحديد الخام (٣٠ مليار طن) ، ١٢ ٪ من النفط (٩٢٠٠ مليون طن) ، فضلا عن كميات هائلة من معادن الرصاص والزنك والقصدير والليثيوم والغرافيت .

وتوزيع بعض هذه الثروات الطبيعية في البلدان الافريقية له طابع فريد يبعث على الدهشة فنجد مثلا أن زائير تملك وحدها ٨٧ بالمائة من كل احتياطي القارة من الماس ، وإن معظم ثروات أفريقيا من الذهب والبلاتين يتركز في جنوب أفريقيا ، والبوكسيت في غينيا والكاميرون . ثم هناك « حزام النحاس » العريض في زامبيا وزائير ، اللتين تملكان ٩٣ بالمائة من احتياطي أفريقيا منه . وفي شمال أفريقيا يكمن أضخم أحواض الفوسفات في العالم ، حيث تملك المغرب أكثر من ٩٠ ٪ من احتياطي العالم منه . وتملك الجزائر وليبيا ونيجيريا ثروات هائلة من النفط والغاز الطبيعي .

ونتيجة لهذا الاحتياطي الهائل فان بلدان أفريقيا تعتبر من أكبر المنتجين والمصدرين للثروات المعدنية . فنجد أن أفريقيا انتجت في عام ١٩٧٥ نسبة ٩٨ ٪ من كل الماس المنتج في العالم ، وكذلك ٨١ ٪ من البلاتين والبالاديوم والذهب . وحوالي ٥٠ ٪ من المنجنيز والكروم . و ٣٠ ٪ من الفوسفات ، و ١٢ ٪ من النفط والحديد الخام ، و ٦ ٪

من البوكسيت والقصدير المركز ، و ٤ ٪ من الزنك . والاختلال في توزيع هذه الثروات المعدنية في باطن أراضي البلدان الافريقية له انعكاسه في اختلال مماثل في توزيع انتاج هذه البلدان لتلك الثروات .

وأضخم مجال للاستثمار الاجنبي في أفريقيا هو صناعة النفط والغاز الطبيعي . وقد بلغت قيمة استثمارات الشركات الغربية (الاميركية والبريطانية والفرنسية أساسا) خلال ربع القرن الثالث من هذا القرن (١٩٥٠ – ١٩٧٥) ٧٠٠ر١١ مليون دولار .

وبخلاف الثروات المعدنية فان أفريقيا تملك ١٧ ٪ من الثروة الخشبية في العالم . اذ تملك وحدها مساحة ٧٠٠ مليون هكتار من الغابات الاستوائية . كما تضيف أفريقيا الى مقدار الطاقة الكهربائية المستخرجة من المصادر المائية في العالم ٠٠٠ر٦٢٩ر١ مليون كيلووات ساعة سنويا ، وهو ما يعادل ٣٠ ٪ من الطاقة العالمية . وفي الزراعة تنتج أفريقيا ٧٠ ٪ من انتاج العالم من الكاكاو (حوالي مليون طن) ، ٦٥ ٪ من الالياف النباتية ، ٥٥ ٪ من زيوت النخيل (٠٠٠ر٣٥٠ر١ طن) ، و ٥٥ ٪ من السمسم (٣٥٠ ألف طن) ، فضلا عن كميات ضخمة من البن وجوز الهند والموز والفواكه والمطاط والتبغ والقطن .

ورغم هذه الثروات الهائلة التي لا تكاد توازيها ثروات طبيعية في أي منطقة أخرى من العالم ، فان شعوب أفريقيا تعاني من صعوبات اقتصادية جمة تسهم بنصيب كبير في حالة عدم الاستقرار شبه الدائم في دول القارة . وهي صعوبات تحول دون تحقيق مستوى من النمو يكفي لدعم استقلال دول القارة الاقتصادي . ان معظم الدول الافريقية يدفع غاليا ثمن الهيمنة الامبريالية على مصادر ثروته وعلى أسواقه من معدل نموه الاقتصادي (اجمالي الانتاج القومي – دخل الفرد الواحد – توفر المزيد من الوظائف باطراد الايدي العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل سنويا) .

ولقد قدرت « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا » التابعة للامم المتحدة انه من الضروري أن يرتفع دخل الفرد في دول القارة بنسبة ٣ في المائة سنويا – على الاقل – حتى تلبي هذه الدول – بصورة متواضعة – حاجات سكانها من المتزايدين . ولكن الواقع ان أقل من نصف عدد الدول الافريقية نجح في بلوغ هذه النسبة « المتواضعة » . فان عدد

الدول التي استطاعت خلال السنوات العشر الماضية بلوغ معدل نمو لدخل الفرد يساوي ٣ في المائة سنويا لم يتجاوز ١٨ دولة تشكل ٢٠ في المائة فقط من مجموع سكان دول القارة . ومن باقي الدول ، فان خمسا تضم ٢٠ في المائة من السكان حققت نموا سنويا في دخل الفرد في حدود ٢ في المائة . بينما بلغ هذا النمو في ٢٣ دولة افريقية تضم ٦٠ في المائة من سكان القارة أقل من ٢ في المائة . واذا بقينا مع الارقام ودلالاتها الاقتصادية فاننا نجد أن معدل نمو اجمالي الانتاج القومي لاجمالي دول القارة بلغ حوالي ١ في المائة فقط سنويا خلال السنوات العشر الماضية ، وكان الوضع أفضل خلال السنوات العشر الاسبق .

وتشكل البطالة احدى المشكلات المزمنة ، وبالتالي أحد عوامل الاضطراب في كثير من الدول الافريقية . ومما يزيد من تعقيدها أن نسبة عالية من العاطلين في دول أفريقيا هي من بين الافراد الاوفر حظا من التعليم ، والاكثر تركزا في المدن الكبرى . مع ملاحظة ان الزيادة في تعداد سكان المراكز الحضرية (المدن) في أفريقيا هي في معظم الاحيان ضعف الزيادة السكانية العامة وقد تصل الى أربعة أو خمسة أمثال تلك الزيادة . وعدا استثناءات قليلة فان الزيادة في تعداد سكان المدن تتركز اساسا في العواصم .

يضاف الى هذا واقع الاختلال الكبير في توزيع الثروة . فحتى في الدول التي حققت خلال السنوات العشر الماضية معدلا معقولا للنمو الاقتصادي (مثل نيجيريا وزائير وكينيا) كان توزيع الدخل القومي مختلا بدرجة كبيرة ، حتى انه أدى في حالة زائير الى التأثير سلبيا على معدل النمو الاقتصادي في الفترة الاخيرة .

ان معظم حكومات القارة ـ وخاصة تلك التي لا تسير على خطة اقتصادية شاملة ـ تعطي أولوية كبيرة للقطاع الحديث من الاقتصاد ، وهو قطاع ينحصر في المناطق الحضرية ، أكثر بكثير مما تعطي للقطاع الزراعي الذي يضم ٨٠ في المائة من السكان ، والذي يأتي منه النصيب الاكبر من راس المال المحلي . وهذه السياسة لا تحرم القطاع الزراعي من الاستثمارات المطلوبة لتطوير انتاج وتسريع نمو راس المال المحلي فحسب ، بل انها ـ أيضا ـ تشجع التدفق البشري من المناطق الريفية الى المدن . وقد أصبحت الهوة الفاصلة بين مستوى حياة المناطق الريفية والمناطق

الحضرية في دول أفريقيا واسعة « الى حد مؤلم » حسب تعبير مراسل غربي تخصص في الشؤون الافريقية هو البريطاني كولين ليغوم « الاوبزرفر » ـ الذي لاحظ أن الرئيس جوليوس نيريري رئيس جمهورية تانزانيا هو الزعيم الافريقي الوحيد الذي مضى الى أبعد الاشواط في محاولة الحفاظ على سلم أولويات اقتصادية ملائم يثور على سلم الاولويات التقليدي . وقد ترك أثرا عميقا لدى الشباب الافريقي في معظم بلدان القارة .

والتفاوت الكبير في توزيع الثروة ليس قاصرا على ذلك القائم بين القطاع الريفي والقطاع الحضري ، وانما هو يمتد الى داخل كل من القطاعين ، وبصورة خطيرة أثارت وتثير صراعات طبقية حادة في معظم بلدان القارة وان كانت هذه الصراعات تتخذ في بعض الاحيان مظاهر غير طبقية على السطح . (ومثال أحداث زائير الاخيرة ـ كما سنرى ـ هو نموذج واضح لانعكاسات التناقضات الطبقية الحادة داخل المجتمع) .

وربما نلاحظ وجود اتجاه ـ منذ وقت ليس بقصير ـ نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي . ولكن هذا الاتجاه بدوره ليس خاليا من الصراعات والعداءات القبلية ، فضلا عن خضوعه لاعتبارات الهيمنة الاقتصادية الامبريالية التي لا تتوجه بطبيعة الامور نحو تحقيق المصالح الاقتصادية المباشرة للبلدان الافريقية وانما نحو تحقيق المصالح الاقتصادية الاجنبية. وبما تنطوي عليه محاولات التكامل الاقتصادي الاقليمية من تناقضات كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي بين دول شرق أفريقيا : تانزانيا وكينيا وأوغندا ، فان هذا الاتجاه نفسه ينطوي على احتمالات توتر وصدام بين دول أفريقية متجاورة ، وهو ما حدث فعلا ـ على سبيل المثال ـ بين كينيا وأوغندا ، في هذا المجال تنشأ مشكلات تتعلق بتوزيع مصادر الطاقة (كالمياه) أو بتحديد المياه الاقليمية أو الحدود (خاصة حيث احتمالات وجود ثروة معدنية كالنفط ـ كما هو الحال في النزاع على تحديد المياه الاقليمية بين ليبيا وتونس) .

الفصل الخامس

امـــــيركا وافـــريقـــيا

يذهب بعض المراقبين السياسيين الى أن الاهتمام الاميركي بالشؤون الافريقية ضعيف أصلا ، ويبقى ضعيفا حتى بعد وضع الاختيار الثاني من « الوثيقة ٣٩ » موضع التنفيذ . ويدلل اصحاب هذا الراي على وجهة نظرهم بطرح أسئلة بشأن أفريقيا يؤكدون انه لا توجد لها لدى المسؤولين الاميركيين اجابات واضحة أو كافية كما هو الحال او طرحت الاسئلة نفسها على السوق الاوروبية المشتركة ، أو حلف الاطلسي ، أو الشرق الاوسط . فما هي العوامل الرئيسية المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا ؟ هل توجد استراتيجية أميركية عامة بشأن افريقيا ؟ ماذا عن انعكاسات ذلك على مسائل أفريقية محددة مثل روديسيا ونزاعات الحدود المتعددة والتنمية الاقتصادية .. الخ .

ويتفق معظم مراقبي الشؤون الافريقية ــ بما فيهم الاميركيون ــ على أن هنري كيسنجر ، الذي لا يزال يعد أكثر وزراء الخارجية الاميركيين تأثيرا ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ــ علــى الاقــل ــ في مسار السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، لم يبد اهتماما كبيرا بعلاقات الولايات المتحدة مع أفريقيا ، ولم يكن يعتبرها ذات أهمية استراتيجية للمصالح الاميركية ، حتى ان اسم أفريقيا نادرا ما يرد ذكره في الكتب والمقالات الكثيرة التي نشرت عن كيسنجر على مدى السنوات العشر الاخيرة . وقبيل قيام كيسنجر برحلة الى دول أفريقيا في أواخر النصف الاول من عام ١٩٧٦ ، قال صحفي أميركي من المعنيين بالشؤون الافريقية : « اذا أصبحت لدينا سياسة أفريقية ، فلا بد أن توجد في فراغ ، دون قيادة عارفة سواء من الرئيس أو من وزير الخارجية » . وهو يشير الى مقدار عدم الفهم المتوفر لدى الحكومة الاميركية بالقرار الذي اتخذته في عام ١٩٧٥ بتعيين (ناثانييل ديفيز) مساعدا لوزير الخارجية للشؤون

الافريقية بعد أن كانت دول أفريقية كثيرة قد نددت بـه بسبب دوره السيء السمعة في انقلاب تشيلي ضد حكومة الرئيس سلفادور الليندي عام ١٩٧٣ ، فضلا عن انعدام خبرته بالشؤون الافريقية . وكان تعيين ديفيز في هذا المنصب قرارا شخصيا من كيسنجر الذي كان يريده أن يكون كبير مستشاريه لشؤون أفريقيا .

وقد كان بعض الدبلوماسيين يتصورون أن تستعين الحكومة الاميركية ، من أجل بناء سياسة أفريقية قوية لها ــ بمجموعــة أعضاء الكونغرس السود (١٧ عضوا) الذين يمكن أن تخرج منهم قيادة قوية لسياسة اميركية تجاه أفريقيا . الا أن نفوذ هذه المجموعة التي تسمى «Caucus» ضئيل في دوائر الكونغرس الاميركي ، وضئيــل جدا لدى السلطــة التنفيذية (البيت الابيض) . ويرجع ذلك الى أن أيا من أعضائها لا يتولى منصبا مؤثرا في أي من لجان الكونغرس الهامة (كالجنــــة العلاقات الخارجية ، ولجنـــــة القوات المسلحة .. الـخ) . ومجموعة أعضاء الكونغرس السود مشغولة ــ بطبيعة الحال ــ بالمسائل الداخلية الخاصة بالسود الاميركيين ، وليس بمسائل السود الافريقيين ، ولم يتغير هذا الحال رغم ان كيسنجر عقد اجتماعا مع هذه المجموعة في آب (أغسطس) ١٩٧٥ ، وأبدى لها تشجيعا على الاهتمام بالمسائل الافريقية ، فالحقيقة ان كيسنجر كان ضد أي دور هـــام للكونغرس في أمور السياسة الخارجيــة .

وخارج اطار مجموعة أعضاء الكونغرس السود ، فان الاهتمام في الكونغرس بشكل عام بالمسائل الافريقية محدود للغاية ، وان كان بعض أعضاء مجلس الشيوخ ــ مثل ادوارد كينيدي ، وهيوبرت همفري ــ يبدون قدرا من الاهتمام الشخصي الذي يكاد يأخذ طابعا « انسانيا » أكثر منه سياسيا .

قد تكون هذه المعلومات ــ في جزئياتها ــ صحيحة ، ولكن من قبيل التبسيط المخل الخروج منها ــ في كليتها ــ باستنتاج بأنــه ليست للولايات المتحدة استراتيجية أفريقية أو سياسة أفريقية . انما يمكن فقط القول بأن الاستراتيجية الافريقية للولايات المتحدة بقيت لسنوات طويلة في حالة خمول أو سكون ، ولكنها ظهرت بوضوح وبقوة بمجرد أن أيقظتها أحداث جديدة في القارة . ولا يعني الخمول السابق الا أن

الولايات المتحدة كانت تحس بأن هناك تناسبا حسابيا بين مقدار الاستقرار في القارة ومقدار ما لها من مصالح - استراتيجية واقتصادية - فيها . ولا يعني زوال حالة الخمول ، والعودة الى سياسة نشطة الا ادراك واشنطن باختلال هذا التناسب نتيجة تغير في معادلتي الاستقرار - المصالح . فالاستقرار (من وجهة النظر الاميركية) اختل منذ انهيار الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية في أفريقيا وما جره من نتائج : ايجابية بالنسبة لحركة التحرر الوطني ضد النظم البيضاء الباقية ، وسلبية بالنسبة لتلك النظم التي تعتبرها الولايات المتحدة ركيزة الاستقرار . وأما المصالح فقد ازدادت حجما وأهمية ، اذ ازداد حجم الاستثمارات الاميركية في القارة ، واتسع نطاق التحرك الاستراتيجي الاميركي (عسكريا وبتروليا معا نتيجة أزمة الطاقة . ولنلاحظ أن أفريقيا تمثل في قطاعات كاملة منها « مناطق بترولية ») .

وفيما قبل انهيار الامبراطورية البرتغالية في أفريقيا - الذي عجلت به أو وقتت له حركة القوات المسلحة البرتغالية في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، فان الولايات المتحدة كانت تضع أفريقيا في الترتيب الاخير من سلم أولويات العلاقات الدولية . بعد أوروبا الغربية وآسيا وأميركا اللاتينية والشرق الاوسط . وكان هذا ينعكس على مقدار « المساعدات » الاقتصادية والعسكرية المخصصة لنظم أفريقية تعتبرها الولايات المتحدة صديقة لها . لقد نالت أفريقيا - في مجموعها - من برنامج المساعدات الخارجية الاميركي في العام ١٩٧٥ - الذي كان بداية تحسين مستوى الاهتمام الاميركي بالقارة - ١٦٩ مليون دولار ، أي حوالي جزء من عشرين من المساعدات التي حصل عليها بلد واحد - وهو اسرائيل - من أميركا في العام نفسه !

وفي الوقت نفسه فان الولايات المتحدة - حتى الانهيار الاستعماري البرتغالي - لم تكن تعتبر أفريقيا منطقة مواجهة سوفياتية - أميركية أو منطقة تدخل أميركي مباشر . وعندما حدث هذا الانهيار كانت الولايات المتحدة قد أرغمت على أن تنتهج استراتيجية مضادة لاستراتيجية التدخل المباشر - على المستوى العالمي - بعد الهزيمة الكاملة في فيتنام . وكان هذا هو العامل المباشر وراء شحوب الحضور

الاميركي ابان الصراع الانغولي .

وبالاضافة الى هذه العوامل الاميركية في ضعف سياسة الولايات المتحدة ودورها في افريقيا ، كان هنـاك العامـل الافريقي .. فان تحالف الولايات المتحدة مع النظم البيضاء ضد حركات التحرر الوطني ، واتخاذها موقفا سلبيا حتى من النضال ضد التمييز العنصري قـد اضعف ديناميكية اي تحرك اميركي تجاه افريقيا . وزاد من سوء سمعة اميركا ، تسرب بعض جوانب من وثيقة دراسة الامن القومي الاميركي (رقم ٣٩) الى بعض الدول الافريقية في صيف عام ١٩٧٤ ، فقـد كانت الوثيقة تكشف ـ من وجهة نظر افريقية ـ انعدام التعاطف ، مجرد التعاطف ، من جانب الولايات المتحدة مع حركات التحرر ، وتعكس بالقدر نفسه اخفاق اميركا في فهم اتجاهات الحركة السياسية في افريقيا طوال الاعوام العشرين السابقة . ولم تكن سمعة الولايات المتحدة في حاجة الى لطمة جديدة في افريقيا عندما اقر الكونغرس الاميركي مشروع القانون الذي عرف باسم « تعديل بيرد »«Byrd Amendment» وهو التشريع الذي سمح بكسر قيود العقوبات الاقتصادية على نظام سميث في روديسيا لاستيراد الكروم منها . وكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة في العالم التي اصدرت قانونا صريحا بانتهاك قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن . وقد أدى هذا القانون وباعتراف ناثانيال ديفيز مساعد وزير الخارجية الاميركي آنذاك الى « مد حكومة سميث غير الشرعية بعملات اجنبيـة كانت في امس الحاجـة اليها وبدعم سيكولوجي ... وادى الى جعل علاقاتنا مع الاغلبية الساحقة مـن الافريقيين اقل ودا مما كان يمكن أن تكون .

على أن وثيقة الامن القومي الاميركية هـذه جديدة بنظرة تفصيلية الى محتوياتها .

الفصل السادس

«الوثيقة السرية رقم ٣٩»

لقد كشفت الصحافة العالمية عن وجود وثيقة سرية خاصة بالسياسة الاميركية في أفريقيا ، وهي وثيقة تسمى « مذكرة الدراسة رقم ٣٩ للامن القومي » . والوثيقة من وضع خبراء من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية ، وكذلك خبراء من وزارة الخزانة ووزارة التجارة ، بل وخبراء من وكالة أبحاث الفضاء الاميركية . وكان هذا الفريق من الخبراء يعمل تحت اشراف هنري كيسنجر عندما كان مستشارا للرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون ، وقبل أن يصبح وزيرا للخارجية بعد ذلك .

ولا ترجع أهمية هذه الوثيقة الى مجرد سريتها ولا الى عدد الخبراء الذين اشتركوا في وضعها ولا الى اشراف هنري كيسنجر على وضعها .. انما ترجع أهميتها فوق هذا كله الى أنها لا تزال تمثل الخطوط الهادية لسياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه أفريقيا . وهو امر تدل عليه قراءة الوثيقة « رقم ٣٩ » التي لم تعد سرية ــ على خلفية من الاحداث الاخيرة في أفريقيا .

فماذا تحتوي « مذكرة الدراسة رقم ٣٩ للامن القومي » ؟

تحتوي المذكرة على خمسة اختيارات اعتبر واضعوها أنها مفتوحة أمام السياسة الخارجية الاميركية لتطبيق أي منها في أفريقيا . وهذه الاختيارات هي على النحو التالي :

١ ــ **الاختيار الاول** : يدعو الحكومة الاميركيــة الى « تعاون أوثق وصريح مع نظم الحكم البيضاء من أجل الحفاظ على ــ وتوسيع ــ المصالح الاميركية ، الاقتصادية والاستراتيجية والعلمية » . (وعلينا أن نلاحظ هنا أن كلمة « علمية » تعني في سياقها البحوث المتعلقة باستغلال مصادر الثروة الطبيعية ، واستغلال المواقع الجغرافية الملائمة

في قارة أفريقيا لانشاء محطات متابعة الاقمار الصناعية ، التي بدورها تتولى دراسة مواقع الثروات الطبيعية الكامنة تحت الارض) .

٢ ـ **الاختيار الثاني** : يدعو الحكومة الاميركية الى « ارتباط أوسع مع الدول السوداء والبيضاء على السواء ، بهدف التأثير على الدول البيضاء لتتجه نحو الاعتدال ، وتثبيط الاتجاه الى العنف الذي تؤيده الدول السوداء » . وقد قدمت هذا الاختيار ودافعت عنه مجموعة خبراء لمجلس الامن القومي الاميركي ، أي مجموعة مساعدي كيسنجر .

٣ ـ **الاختيار الثالث** : يدعو الحكومة الاميركية الى مواصلة سياستها الافريقية التي مارستها طوال الستينات ، وهي سياسة « الروابط المحدودة ، مع نظم الاقلية البيضاء ، والاستمرار في علاقات التجارة والاستثمار والمساعدة مع الحكومات السوداء المعتدلة . وقد استماتت في الدفاع عن هذا الاختيار المسؤولون في ادارة شؤون أفريقيا بوزارة الخارجية .

٤ ـ **الاختيار الرابع** : يدعو الحكومة الاميركية الى التنديد بحكم الاقليات البيضاء على نحو أكثر وضوحا يضمن كسب تأييد الحكومات السوداء للمصالح الاميركية في أفريقيا .

٥ ـ **الاختيار الخامس** : يدعو الحكومة الاميركية الى فصم كل ارتباط ممكن لها مع الحكومات السوداء والبيضاء معا في الجنوب الافريقي (الذي تسميه الوثيقة « شبه القارة الافريقية الجنوبية ») .

ولا بد من تركز الاهتمام على « الاختيار الثاني » لاعتبارات يكشفها محتوى هذا الاختيار نفسه أي المحتوى سياسيا وما ينطوي عليه من منهجية في تناول مسائل العلاقات الدولية من زاوية النظر الاميركية ، فضلا عن أن هذا الاختيار قد لقي تأييد هنري كيسنجر منذ ذلك الوقت وتبناه ودفع به الى قنوات التنفيذ العملي في وزارة الخارجية الاميركية وفي البيت الابيض . ولا يزال هذا الاختيار قائما يؤدي دوره ووظيفته في السياسة الخارجية الاميركية بعد رحيل كيسنجر عن منصبيه ، اللذين من خلالهما أسهم في صياغة « الوثيقة ٣٩ » ووضعها موضع التنفيذ ، وهما منصب وزير الخارجية ومنصب رئيس مجلس الامن القومي (مساعد الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي) .

بدأت مناقشة « الاختيار الثاني » في الوثيقة بمقدمة مفادها « ان

البيض في افريقيا وجدوا ليبقوا ، وان الطريقة الوحيدة التي يمكن بها احداث تغيير هي من خلالهم » . وأوصى الاختيار باتباع استراتيجية ذات شقين : « تحقيق استرخاء انتقائي في موقفنا ازاء نظم الحكم البيضاء » من أجل الاعتدال ، و « مزيد من المساعدة الاقتصادية الكبيرة للدول السوداء ، من أجل المساعدة على الجمع بين المجموعتين وممارسة قدر من النفوذ في سبيل تغيير سلمي » .

يرمي هذا الاختيار بصورة محددة الى انتهاج سياسة أميركية اكثر ليونة « تجاه حكم ايان سميث العنصري في روديسيا » . وكان يرمي — في الوقت الذي وضعت فيه هذه الدراسة الى قبول السياسات البرتغالية (السابقة على حركة القوات المسلحة — في نيسان ١٩٧٤) باعتبارها توحي بمزيد من التغيير في مستعمرات البرتغال الافريقية . ويتعهد الاختيار ببذل جهد أكبر لاقناع الدول السوداء بأن العنف يأتي بنتائج مضادة . وتصور واضعو « الاختيار الثاني ، انه لا بد من مرور فترة خمس سنوات تقريبا (تبدأ من منتصف عام ١٩٧٤) قبل ان يصبح في الامكان الحصول على استجابة من البيض ، وقبل أن يصبح في أمكان السود أن ينصتوا الى صوت السياسة الاميركية ، وعلى هذا الاساس فانهم اقترحوا تسريع التغيير في مواقف البيض عن طريق اشارة الى استعداد لدى الولايات المتحدة « لقبول اجراءات سياسية تضمن تقدما نحو مشاركة سياسية واسعة بأشكال معينة من جانب كل السكان . بما يكون اقل مباشرة من حكم الاغلبية » .

كذلك دعا « الاختيار الثاني » الى استمرار فرض حظر تصدير الاسلحة مباشرة الى جنوب افريقيا والى المستعمرات البرتغالية ، ولكنه ادخل تعديلا هاما يقضي باتباع « معاملة متحررة بالنسبة للمعدات التي يمكن ان تخدم أغراضا عسكرية ومدنية معا » . وبعد أشهر قليلة من وضع هذا الاختيار موضع التنفيذ قال مساعد وزير الخارجية الاميركي للشؤون الافريقية « دونالد نيوسوم » ان هذا التعديل قد « بدل سياسة الحظر » . وشرح ما يعنيه قائلا : « اننا لا نصرح — مثلا — طبقا لمبادىء الحظر — باصدار اذون بتصدير طائرات عسكرية ، او طائرات نقل ضخمة للاستخدام العسكري ، ولكننا يمكن ان ننظر في الاذن بأعداد صغيرة من الطائرات غير المسلحة ذات الطابع المدني » .

وبالنسبة لأهمية هذا التعديل للبرتغال ، فانها تتمثل في بيع عدد من الطائرات النفاثة الضخمة الى البرتغال ، وهي طائرات استخدمت طوال السنوات الثلاث الاولى من السبعينات في نقل القوات والمعدات البرتغالية على أوسع نطاق الى المستعمرات البرتغالية آنذاك . وبالنسبة لجنوب أفريقيا فان التعديل قد انعكس مباشرة في ارتفاع قيمة مبيعات الطائرات الاميركية للحكومة العنصرية البيضاء من ٣١ مليون دولار في العام ١٩٧٠ الى ٨٠ مليون دولار في العام ١٩٧٢ . وقد استخدمت الطائرات الاميركية بوجه خاص في تسيير دوريات مراقبة جوية على الحدود الشمالية لجنوب افريقيا . وفي الوقت نفسه فان البرتغال وجنوب أفريقيا تمكنتا بذلك من شراء أنواع من مبيدات النبات والغازات الفتاكة من الولايات المتحدة ، من أنواع كانت تستخدمها الاخيرة في فيتنام في السنوات نفسها من أوائل السبعينات .

كذلك فقد دعا « الاختيار الثاني » الى تكثيف الدعاية الاميركية في بلدان أفريقيا ، وتكثيف برامج تبادل الزيارات مع الدول السوداء والبيضاء على السواء . وأوصى بالتبادل العسكري كجزء من « برامج تبادلية انتقائية مع جنوب أفريقيا » . وبالفعل فان تدفق الثوار من دول الجنوب الافريقي على الولايات المتحدة قد زاد بشكل هائل في السنوات التي تلت وضع هذا الاختيار موضع التنفيذ . وبصفة خاصة فان عددا كبيرا من زعماء جنوب أفريقيا القبليين « المتعاونين مع حكومة بريتوريا العنصرية وليس الزعماء الوطنيون » وكذلك زعماء نقابات العمال ورجال الاعمال من جنوب افريقيا ، قاموا بزيارات جابوا خلالها انحاء الولايات المتحدة كضيوف على وزارة الخارجية الاميركية .

وعلى الرغم من أن السياسة المعلنة للحكومةالاميركية ـ هي تحريم تبادل زيارات العسكريين مع جنوب افريقيا ، فان هذه الزيارات يتم تبادلها فعلا تحت غطاء كونها « زيارات خاصة » او « ذات طابع شخصي » وبهذه الصفة قام « الادميرال بيرمان » رئيس اركان حرب قوات دفاع جنوب افريقيا بزيارة للولايات المتحدة في شهر ايار (مايو) ١٩٧٤ ، واجرى محادثات مع اثنين من اكبر المسؤولين في « البنتاغون » (وزارة الدفاع الاميركية) هما « توماس مورر » رئيس هيئة اركان الحرب الاميركية (وهو أعلى منصب عسكري اميركي) ووزير البحرية الاميركي آنذاك

« وليام ميدندورف » . وقد تمت زيارة الادميرال وقتئذ على الرغم من ان ادارة أفريقيا في وزارة الخارجية الاميركية رفضت التوصية بمنحه تأشيرة دخول للولايات المتحدة ، على أساس ان ذلك مناهض لروح الحظر العسكري المفروض على جنوب أفريقيا . الا أن عددا من أعضاء مجلس الشيوخ الاميركي ذوي النفوذ القوي بحثوا الامر مع مساعدي كيسنجر (الذي كان قد أصبح وزيرا للخارجية في عام ١٩٧٣) ، فأعطيت التأشيرة للادميرال العنصري .

من ناحية أخرى دعا الاختيار الثاني في « الوثيقة ٣٩ » الى تشجيع الاستثمارات والتجارة مع جنوب افريقيا . ورفع الحظر على تقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية بضمان الحكومة الاميركية لحكومة جنوب أفريقيا . وكان الموقف الرسمي المعلن قبل ذلك هو الامتناع عن التشجيع أو التثبيط الرسمي للاستثمارات الاميركية في جنوب أفريقيا . ومع ذلك فقد استمرت القنصليات الاميركية في مدن جنوب أفريقيا المختلفة تقدم التسهيلات الرسمية للمؤسسات الاميركية العاملة هناك . وخلال السنوات الخمس الاولى من السبعينات زادت استثمارات راس المال الاميركي في جنوب أفريقيا بنسبة تربو على ٣٥ في المائة .

وفيما يتعلق بروديسيا فان الاختيار الثاني أوصى بالاحتفاظ بالقنصلية الاميركية في سولزبوري . وتخفيف العقوبات الاقتصادية تدريجيا ضد حكومة ايان سميث . والعمل على الاعتراف في النهاية بهذه الحكومة اعترافا كاملا . وقد جاءت التوصية بالاحتفاظ بالقنصلية الاميركية نتيجة ضغوط من وكالة المخابرات المركزية ، التي كانت تريد حماية عملياتها في المنطقة بغطاء رسمي . ولكن الحكومة البريطانية مارست ضغطا على حكومة نيكسون لاغلاق هذه القنصلية واغلقت القنصلية فعلا في عام ١٩٧٠ . وفي الوقت نفسه بدأ تخفيف العقوبات واصدرت حكومة نيكسون قرارها بالسماح باستيراد ١٥٠ ألف طن من « الكروم » الخام . وبعد هذا القرار نشطت العناصر المؤيدة لدعم العلاقات بين الولايات المتحدة وحكومتي بريتوريا وسولزبوري تنشط في المساومات البرلمانية الخلفية في الكونغرس واوساط الحكومة . ولم يكن مفاجئا بعد ذلك أن يقوم « كلارك ماكريغور » ، مدير حملة اعادة انتخاب نيكسون في العام ١٩٧٢ بزيارة لروديسيا ، حيث ابلغ أيان سميث انه يتوقع اعتراف

الحكومة الاميركية بحكومته خلال وقت قصير . ويعتقد مراقبون أميركيون ان « فضيحة ووترغيت » حالت دون تنفيذ هذا الوعد ، وحالت بالتالي دون وضع هذه التوصية من توصيات « الاختيار الثاني » موضع التنفيذ.

وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا فان « الاختيار الثاني » لم يدع لتغيير في الموقف الاميركي القائم الذي يعتبر ان احتلال جنوب افريقيا للاقليم « غير مشروع » ، الا انه أوصى بالتقليل من الاهتمام الذي تحاط به قضية ناميبيا ، وتشجيع اعادة التقارب بين حكومة جنوب أفريقيا والامم المتحدة . وتحقيقا لهذه التوصية رفضت الولايات المتحدة الانضمام الى عضوية مجلس الامم المتحدة الخاص بناميبيا ، وقاومت الجهود لتقوية سلطة هذا المجلس ، الذي يرمي الى التمهيد لاستقلال ناميبيا عن جنوب افريقيا باشراف المنظمة الدولية . وكان المندوب الاميركي من أشد المندوبين حماسا لاقتراح ساقط بتأييد حوار بين جنوب أفريقيا والامم المتحدة بشأن ناميبيا .

وفي ذلك الوقت حاول « نيوسوم » مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون أفريقيا تبرير سياسة الولايات المتحدة ازاء ناميبيا ، بوصفها بأنها تحبذ « الاتصال » مع جنوب أفريقيا ، والاتصال لا يعني القبول ، انما هو يعني – بمعنى ما – تحديا أكبر من العزل . ويمكن أن يعني املا اكبر يمكن أن يعطي للسود والبيض على السواء ممن يبحثون عن سبيل آخر (غير سبيل العنف) » . ولكن كان من الواضح ان « الاتصال » الذي تحدث عنه المسؤول الاميركي لم يكن يشمل اي اتصال مع حركات التحرير . ولهذا فان نتيجته الطبيعية كانت تقوية مركز العناصر اليمينية المتطرفة في جنوب أفريقيا ، وخاصة « الحزب الوطني » . ففي الوقت نفسه رفض كيسنجر ومساعدوه اقتراحا – من داخل الاوساط الاميركية – ، بتنظيم اجتماع سري مع الزعيم الغيني الراحل « اميلكار كابرال » أثناء زيارته للولايات المتحدة (١٩٧٢) . واحتفظت الولايات المتحدة بهذا الموقف ، حتى بعد أن أصبحت « حركة تحرير غينيا – بيساو والراس الاخضر » حكومة غينيا – بيساو المعترف بها من عشرات من دول العالم . وكانت الولايات المتحدة الصوت الوحيد الذي ارتفع معترضا على ضم غينيا – بيساو الى عضوية منظمة الصحة العالمية التابعة للامم المتحدة

في مايو (أيار) وكانت ــ في النهايــــة ــ آخر دولة اعترفت بهـــذه الحكومة الوطنية .

الفيتو .. مع العنصرية

وجاء بعد ذلك أكثر مواقف الولايات المتحدة تعبيرا عن تأييدها لسياسة دعم حكومات الاقليات البيضاء عندما استخدمت حق الفيتو (الاعتراض) في عام ١٩٧٤ في مجلس الامن ضد طرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة . وعلى الرغم من أن هذا الموقف اثار موجات نقد حادة ضد الولايات المتحدة من جانب الدول الافريقية ، فان الحكومة الاميركية أشاحت عن ذلك النقد كله معتبرة أن « الفيتو » سيرفع أسهمها في « بريتوريا » . ومع ذلك فلم يبد على مدى السنوات التي مضت منذ استخدم الفيتو الاميركي لمصلحة حكومة بريتوريا أن اسهم اميركا هناك أسهمت في دعم اتجـاه اصلاحي ومعتدل في جنوب افريقيا ، وهي الحجة التي استندت اليها الولايات المتحـــدة عندما اعترضت علـــى طرد جنوب افريقيا مـــن الامم المتحدة .

(يشبه هذا الموقف كثيرا الحجة التي تتذرع بها الولايات المتحدة كلما قدمت لاسرائيل شحنات جديدة من الاساحة او المساعدات الاقتصادية . والقائلة بأن هذا الدعم الاميركي يتجه باسرائيل نحو الاعتدال) . ولكن يبدو أن كل ما كان يطمح اليه المسؤولون الاميركيون من اعتدال من جانب حكومة بريتوريا ، هو « أن تكف عن اجراءاتها العنصرية القصيرة النظر مثل رفضها منح تأشيرات دخول للسود الاميركيين » !

يمكننا ان نخرج من هذه الوثيقة ــ وبالتحديد من « الاختيار الثاني » فيها ــ الذي تذهب الى انه موضع التنفيذ منذ أوائل السبعينات الى الآن ــ بالملاحظات التالية :

١ ــ ان الولايات المتحدة ترمي الى فرض الامر الواقع . ولكــن بعد تمويهه بمتغيرات خارجية شكلية . والاساسية في هذا الامر الواقع هو وجود حكومات الاقليات العنصريـــة البيضاء واستمرار وجودهـا ، واستمرار الولايات المتحدة في الاعتماد على هـــذا الوجود . (ولعلنـا لا نبتعد عن الواقع اذا قلنا ان الملمح من ملامح السياسية الاميركية موجود

في الشرق بالنهجية ذاتها) . والنتيجة العملية لهذه السياسة هي استمرار وجود حكومة بريتوريا عضواً في الامم المتحدة بصوت اميركا وحدها .

٢ ـ ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا تزال سياسة كيسنجرية ، وان تكن بدون كيسنجر نفسه . فان « الاختيار الثاني » هو اختيار كيسنجر بكل ملامحه ، تتمثل فيه طريقة مواجهة المشكلات بتعميدها واقعا جوهريا . ثم اغفالها أو الالتفاف من حولها ، أو معالجتها بالمسكنات التي تقل الشعور بالالم ، ولكنها لا تقضي على الاعراض ولا تمنع تفاقمها .

٣ ـ ان محور سياسة الولايات المتحدة في أفريقيا يتمركز على « شبه القارة الجنوبية الافريقية » . الامر الذي يوحي في كثير من الجوانب بغياب سياسة أميركية خاصة بأفريقيا خارج هذا الحزام الجنوبي ، الذي يتكون من جنوب افريقيا وروديسيا وناميبيا وليسوتو وبوتسوانا (والبلدان الثلاثة الاخيرة لا تخرج عن كونها محميات جنوب افريقية وان كانت الاخيرتان دولتين مستقلتين من الناحية النظرية) ، ومالاوي وزامبيا وزائير . وقد كانت المستعمرات البرتغالية (انغولا وموزمبيق اساسا) تدخل في هذا الحزام الجنوبي قبل استقلالها . ويكشف هذا « الغياب » بدوره حقيقة أن أميركا لا تنظر أبدا الى أفريقيا كوحدة متكاملة . (وهنا أيضا يمكننا القول أن أميركا تطبق في هذا نفس ما تطبقه بالنسبة للوطن العربي فهي لا تنظر ابدا اليه كوحدة متكاملة وتريد دائما التعامل معه كمناطق منفصلة ان لم يكن كأقطار منعزلة) .

٤ ـ ان الولايات المتحدة لا تعتزم ان يكون لها دور مباشر ضد « العنف » (اي ضد الثورة) في افريقيا ، ولكنها ستبذل كل ما بوسعها لاحباط « العنف » ، وفي الوقت نفسه تقوية دور « البيض » ، في القارة ما دامت هي لا تريد التورط مباشرة في القارة ، بمعنى أن تكون الحكومات البيضاء هي « قبضة » الولايات المتحدة في القارة .

٥ ـ ان الولايات المتحدة لا تلغي كلية دور النظم الافريقية السوداء في سياستها الافريقية ، فان الحكومات « المعتدلة » تشكل أيضا ـ وفي الترتيب بعد النظم « البيضاء » ـ ركائز للسياسة الاميركية في القارة .

٦ ـ ان الولايات المتحدة مستمرة في تجاهل النظم الثورية وحركات

التحرر الوطني في افريقيا بشكل يسمح المرء بأن يستنتج ان واشنطن ليست بصدد اي تحول ـ او تظاهر بتحول ـ نحو تأييد القوى الوطنية في أفريقيا ، وان حدود تحولها لا تتجاوز تقديم النصح للنظم البيضاء بان تبدي قدرا أكبر من الاعتدال يمكنها من الاستمرار في اداء دورها .

على اي حال فانه لا يمكن فصل ملامح السياسة الاميركية في افريقيا ـ سواء اتفقنا او اختلفنا مع المراقبين القائلين بضعف الحضور الاميركي في أفريقيا سياسيا ـ عن حقيقة وارقام المصالح الاقتصادية الاميركية في القارة .

ان حجم الاستثمارات الاميركية في « أفريقيا جنوب الصحراء » ، يقدر بنحو ١٦٠٠ مليون دولار (في نهاية عام ١٩٧٥) بينما تقدر الاستثمارات الاميركية في أفريقيا كلها بنحو ٢٥٠٠ مليون دولار . وتبلغ قيمة تجارة أميركا مع افريقيا عامة حوالي ١٥٠٠ مليون دولار . وتمتلك الشركات الاميركية ٥٦ بالمائة من راسمال الصناعة والتجارة في جنوب افريقيا وروديسيا ، ويبلغ عدد الشركات الاميركية التي تعمل في هاتين الدولتين ٣٠٠ شركة . وبطبيعة الحال يهم الولايات المتحدة ان تحصل وأن تستمر في الحصول من أفريقيا على اليورانيوم والبلاتين والكروم والمنغنيز .. ولهذا فانها لا تستطيع أن تقوم بعملية فك ارتباط مع أفريقيا، ولا تستطيع في الوقت نفسه أن تتنصل من مشكلاتها في القارة .

هذا ما لا تستطيعه .. فما الذي تستطيعه الولايات المتحدة ؟

لقد وجدت الولايات المتحدة في بداية العام الحالي فرصتها لخوض اختبار قوة جديد ضد القوى الوطنية والتحررية والثورية في أفريقيا . فرصتها تلك كانت ابان تحرك العناصر المناهضة لنظام حكم « موبوتو » في اقليم « شابا » (كاتانغا) .

كانت تلك فرصة لأميركا للرد على هزيمتها في انغولا في العام ١٩٧٥ . والمسافة قريبة للغاية جغرافيا بين « شابا » و « انغولا » .

كانت أيضا فرصة لأميركا لمواصلة اثارة المتاعب والتوترات حول انغولا .. التي لا تريد اميركا بطبيعة الحال أن يستقر فيها نظام الجبهة الشعبية التقدمي الثوري المؤيد بلا مواربة لحركات التحرير الوطني الافريقية .

كانت فرصة لأميركا لتجربة فاعلية تحالفاتها الرجعية المحلية في افريقيا

وتأكيد امكان نجاح هذه التحالفات في حماية احد نظمها دون تدخل اميركي مباشر .

كانت فرصة لأميركا لاجراء « بروفة » لما تحلم بأن تثيره في اقليم كابيندا الشمالي في انفولا ، وكذلك لخلق مبررات لمثل هذا التحرك .

كانت فرصة أميركية لقياس المدى الذي يمكن أن تذهب اليه الصين في تأييد النظم الرجعية في أفريقيا ضد القوى التحررية والثورية ، ومعرفة مدى استمرارية السياسة الخارجية الصينية في خط تأييد الغرب ضد الاتحاد السوفياتي في افريقيا كما في غيرها من مناطق العالم . وكانت أحداث « شابا » بعد وقت قصير من وفاة الزعيم الصيني الراحل ماوتسي تونغ .

كانت فرصة اميركية ايضا لاختبار مدى استعداد الراي العام الاميركي لتقبل دور اميركا في الخارج في منطقة بعيدة كثيرا عن الولايات المتحدة بعد أن انتهت تجربة انغولا في العام ١٩٧٥ الى التأكيد بنفور الرأي العام الاميركي من مثل هذا الدور ، مما اكد انه لا يزال يعيش تحت تأثيرات التجربة الدامية والمريرة التي حدثت في فيتنام .

الفصل السابع

الصين بعيداً عن الاممية

لقد كانت أفريقيا على مدى السنوات العشرين الماضية من أكثر مناطق العالم معاناة من غرائب السياسة الخارجية للقيادة الصينية .. وكانت حركات التحرر الوطني الافريقية هي التي دفعت أفدح الاثمان نتيجة لممارسات السياسة الصينية المفضلة .. وهي الممارسات التقسيمية ، التي كثيرا ما رفعت تكاليف النضال التحرري : البشرية والامنية والمادية .

وإذا كان موقف الصين ازاء الصراعات الاخيرة التي دارت وتدور على الارض الافريقية يثير ، في أقل التقديرات ، دهشة واستغراب القوى الوطنية الافريقية ، فضلا عن القوى التقدمية والثورية ، الى حد يحرج حتى من يعتبرون انفسهم أصدقاء للصين .. فان للمواقف الصينية الاخيرة خليفتها التي تمتد الى سنوات كثيرة مضت ، والتي تدل على كيفية اتجاه السياسة الخارجية لبكين بعيدا عن الاممية البروليتارية قريبا — وأكثر قربا باستمرار — من سياسة الامبريالية العالمية وقواعدها الرجعية .

ويمكن القول بأن الاعتبارات العالمية التي تحدد دور الصين في افريقيا تتمثل في النقاط التالية :

* دور الصين في افريقيا تحدده في الفترة الاخيرة الاعتبارات نفسها التي تحيط بسياسة الصين الخارجية ككل . وهي اعتبارات تعطي مؤشرات الى دخول هذه السياسة في عملية اعادة تشكيل لتحالفات الصين العملية مع القوى العالمية الخارجية . فاذا كانت الصين قد وقفت عمليا — وسياسيا — مع القوى اليمينية والموالية للغرب ، الاوروبي والاميركي ، ابان الصراع الحاسم الذي جرى في انغولا .. فان ذلك لم يكن غريبا عن مواقف مماثلة اتخذتها السياسة الخارجية الصينية في أوروبا وآسيا واميركا اللاتينية . ولكن هذه المواقف بطبيعة الحال تبدو

غريبة « نشازا » على خلفية من الايديولوجية ، وحتى على خلفية من الاهداف السياسية العامة المعلنة للصين .

* ودور الصين في افريقيا تحدده مقولات صينية رئيسية مؤداها أن افريقيا أصبحت « مركز الصراع بين الشرق والغرب » ، وان للبنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمع الافريقي طبيعة خاصة بحكم غلبة العنصر الفلاحي فيها ، مما يجعل « طبقة الفلاحين هي القوة المحركة الرئيسية للثورة » في ذلك المجتمع ، وان هناك أوجه شبه كبيرة ، بين التجربة الصينية في الصراع والتجربة الافريقية ، ابرز ملامحها التمييز العنصري الذي عاناه كل من الشعبين الصيني والافريقي على أيدي « البيض » .

* دور الصين في افريقيا كذلك تحدده طبيعة وحدود قدرات الصين الاقتصادية والتكنولوجية على تلبية احتياجات افريقيا ، سواء المتعلق منها بتحديات الاستقلال ، أو تحديات التنمية بعد الاستقلال . بالاضافة الى واقع البعد الجغرافي بين الصين واجزاء كبيرة من افريقيا في غياب اسطول جوي واسطول بحري للصين يستطيع أن يضغط مسافات هذا البعد الجغرافي .

* دور الصين في افريقيا يحدده ـ ايضا ـ فهم الصين نفسها لدورها على النطاق العالمي . وبتعبير اكثر تحديدا ، يحدده الشعار الذي تاح الصين منذ سنوات عليه ، وهو انها دولة نامية فقيرة من دول العالم الثالث . وهو شعار يفرض على الصين ان تقدم نفسها لافريقيا بهذه الصفة ، بما ينطوي عليه ذلك من شجب لكل ما دون العالم الثالث ايديولوجيا ، وما فوق العالم الثالث اقتصاديا وتكنولوجيا .

* دور الصين في افريقيا يحدده « أيديولوجيا » الفكر السياسي والاجتماعي الصيني ، فيما يتعلق بمفهوم الثورة واساليبها في مرحلة التحرر الوطني ، وفي المراحل التالية . ونعني بهذه الايديولوجية المبادىء العامة التي لا تتغير مع تغيرات المواقف السياسية . وقد يرى بعض المتخصصين في الشؤون الصينية ، انه لا يبقى بعد المواقف السياسية القابلة للتغيير شيء اسمه « ايديولوجيا » أو مبادىء فكرية عامة الا مبدأ « البراغماتية » (الذرائعية) الذي يجعل « المردود العملي » المقياس الرئيسي ـ ان لم يكن الوحيد ـ لصواب أو خطأ سياسة ما .

* دور الصين في أفريقيا يحدده ـ أخيرا ـ حجم مصالح الصين في القارة . وربما كان أجدر بنا أن نضع المصالح بين أوائل العوامل المحددة لدور الصين ـ كما لأدوار غيرها ـ ولكن النتيجة أن مصالح الصين ، اكثر من غيرها من الدول المشتركة في الصراعات الكبرى في أفريقيا ، تحددها العوامل السابقة كلها مجتمعة . فضلا عن أن حجم هذه المصالح ليس كبيرا .. لا بالقياس الى حجم ووزن أفريقيا ، ونعني هنا المصالح المحسوسة الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية . كما لا يتناسب حجم المصالح الصينية في أفريقيا مع «حجم المقولات الايديولوجية والسياسية» التي تطرحها الصين كشعارات لها ، وبصفة خاصة منها مقولة « أفريقيا مركز الصراع بين الشرق والغرب » .

ومع ذلك فانه يجوز لنا أن نبدأ من نقطة تحديد حجم مصالح الصين الاقتصادية في أفريقيا . فأول ما يمكن ملاحظته أن أفريقيا لا تحتل أيا من المراكز الستة الاولى في تجارة الصين الخارجية (تصديرا واستيرادا على السواء) ، بل ان افريقيا لم ترد في ترتيب قبل الثاني عشر في تجارة الصين الخارجية لعام ١٩٧٤ (آخر الاحصاءات المتاحة) . فقد بلغ حجم الصادرات والواردات بين الصين وأفريقيا في عام ١٩٧٤ ما قيمته ٦١٠ ملايين دولار اميركي (ويميل الميزان التجاري بينهما لمصلحة الصين بفائض في الصادرات على الواردات قيمته ٢٣٠ مليون دولار) ، بينما نجد أن حجم تجارة الصين مع الولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ نفسه ١٠٧٠ مليون دولار (ويميل الميزان التجاري بينهما لمصلحة الولايات المتحدة بما قيمته ٨٤٠ مليون دولار) . واذا أردنا مثلا آخر غير الولايات المتحدة ، نجد ان قيمة تجارة الصين مع ماليزيا في العام نفسه تبلغ ٥٥٠ مليون دولار . على الرغم من أن ماليزيا بلد واحد صغير في آسيا ، وافريقيا قارة بأكملها . فضلا عن أن ترتيب ماليزيا في ذلك العام (١٩٧٤) على جدول تجارة الصين الخارجية هو في المحل السادس بعد اليابان والولايات المتحدة وهونغ كونغ والمانيا الغربية وكندا .

وبالاضافة الى هذه الحقائق ـ الارقام ، فان اتجاه تجارة الصين مع أفريقيا هو نحو النقصان لا الزيادة . فقد كان ترتيب افريقيا على جدول التجارة الخارجية الصينية السابع في عام ١٩٧٣ . وفي ذلك الوقت كانت نسبة تجارة الصين مع أفريقيا بالنسبة لحجم تجارتها العالمية ٥ ٪ ،

وكانت هذه النسبة ٦ ٪ في عام ١٩٧٢ وكانت ٧ ٪ في عام ١٩٧١ .

ولعل من المهم – لفهم الوجه السياسي لهذه الارقام الاقتصادية – أن نستند الى معلومات أوسع عن اتجاه تجارة الصين الخارجية بشكل عام . اذ يلاحظ أن تجارة الصين مع العالم غير الاشتراكي بلغت في العام ١٩٧٤ ما قيمته ١١٫٤٠٥ مليون دولار (بعجز في الميزان الصيني قدره ١٫٥٣٥ مليون دولار) . بينما بلغت تجارة الصين مع العالم الاشتراكي في العام نفسه ٢٫٣٠٠ مليون دولار (بفائض لمصلحة الميزان التجاري الصيني قيمته ٤٤٠ مليون دولار) . وفي العام ١٩٧٣ كانت نسبة تجارة الصين مع العالم الاشتراكي ١٧ ٪ من اجمالي تجارتها الخارجية ، ومع العالم غير الاشتراكي ٨٢ ٪ واذا مضينا خطوة أبعد من هذا وجدنا ان نسبة تجارة الصين مع الدول الراسمالية المتقدمة تمثل ٥٣ ٪ بينما نسبة تجارتها مع الدول النامية (بما فيها أفريقيا طبعا) ٢١ ٪ .

رياح التجارة .. ورياح السياسة

يبقى أن نضيف الى هذه الصورة الرقمية حقيقة اقتصادية لها دلالتها السياسية هي أن أرقام تجارة الصين مع أفريقيا التي ذكرناها (وهي مستقاة من المصادر الرسمية الصينية التي تصدر تقريرا اقتصاديا سنويا متأخرا سنتين عادة) تشمل تجارة متبادلة بين الصين وجنوب أفريقيا . جزء منها مباشرة ، وجزء منها تجارة شكل « اعادة تصدير » لسلع صينية من هونغ كونغ ، أو لسلع جنوب أفريقية تذهب الى الصين من نيوزيلاندا . وتشتري الصين ذهبا من جنوب أفريقيا بما قيمته ٧٠ مليون دولار سنويا .

فهل تختلف اتجاهات رياح السياسة عن اتجاهات رياح التجارة في سياسة الصين الافريقية ؟

اذا كانت اتجاهات رياح التجارة تحكمها ضوابط موضوعية دقيقة ، فان الرياح السياسية هي اقل موضوعية بكثير ، ويظهر تتبع المواقف الاساسية (المحطات الرئيسية) في تاريخ سياسة الصين في أفريقيا في السنوات الخمس عشرة الماضية ان هذه الرياح تعرضت لتقلبات عديدة ، قبل أن تتجمع في تيار واحد صوب تشجيع القوى اليمينية واستعداء

العالم الغربي ــ وفي مقدمته الامبريالية الاميركية ــ على القوى التقدمية التي تخشى الصين أن يكون في انتصارها في أفريقيا تدعيما للنفوذ السوفياتي ، حتى ولو كان ذلك يعني تقوية للنفوذ الغربي الامبريالي .

وقد بلغ الامر في هذا الاتجاه الاحادي لرياح السياسة الصينية الخارجية أن أصبح بعض مراقبي الشؤون الصينية يطرحون تفسيرا احاديا له ، هو أن الصين أصبحت محكومة بالخوف المرضي (الفوبيا) من الاتحاد السوفياتي ، بصورة تنعكس على جميع مظاهر سلوكها الداخلي والخارجي . وينطوي هذا التفسير على تبسيط لظاهرة هي بطبيعتها معقدة ومتعددة الاسباب ، وان كان هذا لا يمنع كون هذا التفسير السيكولوجي تفسيرا صحيحا جزئيا ، يؤكد صحته رصد المواقف التي تبدو فيها الصين وكأن سياستها كلها غير مبنية على افعال وانما على ردود أفعال . فاذا أيد الاتحاد السوفياتي الطرف « س » في القضية « أ » (أيا كان الطرف وأيا كانت القضية وموقع هذا الطرف) فيها ، فان الصين تسارع الى تأييد الطرف « لا » ان وجد ، أو الى محاولة تدمير الطرف « س » نفسه اذا لم يتوفر نقيضه ، أو الى محاولة نفي القضية برمتها . مع ذلك تبقى محاولة تفسير سلوك الصين بمعطيات علم النفس المرضي محاولة وصفية فقط ، وليست علمية . فالصين ــ دولة وحزبا ــ ظاهرة دولية أعقد بكثير من أن تبسط الى درجة فرد .

وفيما يتعلق بأفريقيا فان القول بوجود حالة « فوبيا » لدى الصين ازاء الاتحاد السوفياتي هو أقل دقة من القول به بالنسبة لمناطق العالم الاخرى . فان الاتحاد السوفياتي لا يشكل في أفريقيا خطرا على مصالح صينية مباشرة ، كما هو الحال في آسيا ، وجنوب شرق آسيا بالذات ، مثلا ، حيث احتمالات « الاحتكاك » أو « الصدام » قائمة ، أو حيث توجد درجة أكبر من المصداقية لنظرية « احتواء الصين » من جانب الاتحاد السوفياتي .

كذلك فان أفريقيا ــ ربما أكثر من آسيا واميركا اللاتينية ــ هي نموذج العالم الثالث ، بمستويات النمو ، وبمستويات التطور التاريخي . الامر الذي يجعلها ــ أكثر من غيرها ــ هدفا لسياسة العالم الثالث بالمفهوم الصيني . وهو مفهوم متعدد الجوانب فهو في جانب منه يتمثل في نظرية محاصرة ريف العالم لمدنه ، أي محاصرة المناطق النامية والاقل

نموا والمتخلفة (اي العالم الثالث) لمناطق العالم الصناعية المتقدمة (راسماليها واشتراكيها على السواء) . وهو في جانب آخر يتمثل في نظرية مقاومة « هيمنة الدولتين العظميين » أو « الصراع ضد الامبريالية الاشتراكية السوفياتية » بالدرجة الاولى . وهو في جانب ثالث يتمثل في التماثل بين الواقع الصيني وواقع العالم الثالث ككل . وهي كلها جوانب تدفع الصين الى تقمص العالم الثالث ، واصدار البيانات الرسمية التي تشبه المراسيم بأن الصين لن تصبح أبدا دولة كبرى وانها ستظل دولة نامية متحدة المصالح بالدول النامية الاخرى .

ومما يؤكد ادراك الصين لحقيقة وزن افريقيا في العالم الثالث ان المساعدات الاقتصادية الخارجية التي تقدمها الصين للدول النامية بشروط معقولة للغاية ، وفي بعض الاحيان بدون فائدة مطلقا ، تصب كلها — تقريبا — في أفريقيا ، على الرغم مما لاحظناه من صغر حجم التبادل التجاري بينهما . ومنذ عام ١٩٧٣ تحصل افريقيا على نسبة ٩٠ ٪ من مساعدات الصين الاقتصادية الخارجية والوعود بالمساعدات . وتعكس هذه الحقيقة أيضا تقديرا لدى الصين في السنوات الماضية — قبل احداث ١٩٧٧ — بأن أفريقيا تكاد تكون مجالا خاليا من نفوذ الدولتين الاكبر ، وتقديرا بأن هذا الوضع يتطلب منها أن تسبق النفوذ السوفياتي الى افريقيا . هذا بالاضافة الى تطور الصين بأن الواقع الافريقي الاقتصادي والاجتماعي يمثل تربة خصبة لتطبيق « النموذج الصيني » في التنمية وفي الثورة على السواء . ولهذا فان الحالة الصحية للعلاقات بين الصين وافريقيا كانت باستمرار عرضة للتقلبات تبعا لتأثيرات الاحداث الداخلية في الصين . وصحيح ان القاعدة العامة تقول بالتأثير المتبادل بين الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية بالنسبة لكافة البلدان ، ولكن تأثير أحداث الصين الداخلية — وخاصة في ذروات تقلباتها — كان أوضح من اي تأثير لأحداث افريقية داخلية على سياسات الصين ازاء افريقيا .

وعلى سبيل المثال فان الصين فاجأت افريقيا بتأييد حركة بيافرا الانفصالية في نيجيريا ، في ذروة أحداث الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى (١٩٦٦ — ١٩٦٩) التي كانت تجتاح الصين في ذلك الوقت ، وكان من أبرز ملامحها اشتداد حدة الهجوم على الاتحاد السوفياتي ،

وكان وقوف موسكو مع وحدة نيجيريا ضد الحركـــة الانفصالية في « بيافرا » بمثابة « فرصة » لاتهام موسكو والبلدان الاشتراكية الاخرى بخيانة « حركة التحرر الوطني لشعوب أفريقيا » . ولقد كان من نتيجة ذلك أن صوتت ٢٠ دولة أفريقية في الامم المتحدة عام ١٩٦٨ ضد انضمام الصين للمنظمة الدولية ، مقابل تسع دول فقط صوتت ضدها في عام ١٩٦٥ . كذلك فان الفترة نفسها ـ فترة « الثورة الثقافية » ـ شهدت تكثيف النشاط الايديولوجي الصيني في أفريقيا الى حد أن دبلوماسيا صينيا (كان قائما بالاعمال في تنزانيا) وجه في عام ١٩٦٧ تحذيرا بأنه « اذا لم يجد الزعماء الافريقيون في أنفسهم الشجاعة لقيادة ثورة ثقافية ، فان الشعب سيجد زعماء جددا » . وكانت النتيجة ان القوى الامبريالية سبقت الى تنفيذ انقلابات عديدة في أفريقيا قام معظمها بحجة منـــع « التهديد الصيني » ، وانعكس ذلك في عدد من الدول الافريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين . اذ هبط من ١٧ في عام ١٩٦٥ الى ١٣ في عام ١٩٦٧ ، وكان المفروض أن يزيد .

وعندما عاد الهدوء الى الصين نفسها ، والى سياستها الخارجية ، وعادت الى الاهتمام باستعادة عضويتها في الامم المتحدة ، بذلت جهودا كبيرة في افريقيا في عام ١٩٧١ ، على اساس ان افريقيا تملك وحدهــا عددا مرجحا من أصوات الدول في الامم المتحدة وكان أكبر نشاط صيني للخروج من العزلة الدولية التي فرضتها بكين على نفسها ابان « الثورة الثقافية » ، وفرضتها عليها نزاعاتها الحادة مـــع العالـــم الاشتراكي والامبريالية الاميركية في وقت واحد ، كان معظم هذا النشاط موجها لأفريقيا . وعادت الصين الى صيغة « التعايش السلمي » و « مبادىء باندونغ » ، وتأرجحت شعارات « حرب الشعب الطويلة الامد » .

وعندما انضمت الصين الى الامم المتحدة في أواخر عـــام ١٩٧١ ، وقامت بينها وبين الولايات المتحدة علاقات أفضل واتصالات على مستوى عال (رحلات كيسنجر السرية في عام ١٩٧١ ثم زيارة الرئيس الاميركي نيكسون لبكين في عام ١٩٧٢ وما تلاها من زيارات وعلاقات) دخلت سياسة الصين في أفريقيا مرحلة جديدة تركز فيها على أن التناقض الرئيسي في العالم اليوم هو بين الدول النامية والدول الامبريالية ، ومن بينها الاتحاد السوفياتي .

ولقد اتبعت الصين باستمرار في سياستها الافريقية اسلوبا انتقائيا ، يتناسب مع محدودية امكانياتها ، ومع محدودية مصالحها المباشرة في القارة . بمعنى انها اختارت عددا محدودا من الدول الافريقية لتركيز اهتمامها على العلاقات معها، باعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية، كما اختارت التركيز على عدد محدود من المشروعات ذات الاهمية الكبيرة والرنين الاعلامي العالمي . وعلى سبيل المثال فان من الواضح ان الصين تعلق منذ نحو ١٥ عاما اهمية كبرى على صلاتها بكل من تنزانيا وزامبيا — وكذلك الكونغو (برازافيل) حتى سنوات قليلة مضت — من بين عشرات الدول الافريقية . كما تعلق اهمية كبرى على صلتها مع عدد محدود أيضا من حركات التحرر الوطني « المنافسة » : « يونيتا » (التي انشقت عن الحركة الشعبية لتحرير انغولا في عام ١٩٦٦ لأسباب تتعلق بالصين) ، وحركة « كوريمو » (اللجنة الثورية لموزمبيق ، التي تكونت بانشقاق عدة جماعات ماوية عن جبهة « فريليمو ») ، و « حزب مؤتمر عموم جنوب افريقيا » (المنافس لحزب المؤتمر الوطني الافريقي الذي يقود الصراع المسلح في جنوب افريقيا ضد نظام الحكم العنصري) .

خط « تانزام » الحديدي

كذلك تظهر هذه السياسة الانتقائية في أبرز صورها في مشروع خط « تانزام » الحديدي الذي أقيم بمساعدة مالية وفنية وبشرية من الصين ليربط تانزانيا وزامبيا . ان الصين لم تضع في مشروع واحد خارج أراضيها مثل ما وضعت من امكانيات في هذا المشروع الذي بدأت تنفيذه في عام ١٩٦٦ وانتهى العمل فيه في عام ١٩٧٦ . ويمتد هذا الخط (غير المزدوج) مسافة ١١٦٠ ميلا بين دار السلام (عاصمة تانزانيا) ومدينة كابري أمبوشي في شمال وسط زامبيا ، حيث يرتبط خط « تانزام » بشبكة السكك الحديدية لزامبيا . وبلغ عدد الصينيين الذين عملوا في المشروع في ذروة العمل فيه حوالي ١٥ الف عامل وفني معظمهم من سلاحي المهندسين والاشارة في الجيش الصيني .

ولقد كان الهدف من هذا المشروع — من زاوية الاهتمام الصينية — تأكيدا للمقدرة الصينية على تنفيذ هذا النوع من المشروعات الكبرى

، وان كان من المشكوك فيه كثيرا أن تستطيع الصين القيام بعدد من المشروعات في وقت واحد) ، وبالتالي رسم صورة للصين لدى الشعوب الافريقية مكملة لصورة « الدولة النامية » .. بحيث تصبح « الدولة النامية القادرة بالاعتماد على النفس أن تقدم مساعدات قيمة للدول النامية الصديقة لها » ، وكذلك عرض صورة عملية من الايديولوجية الصينية ، بما يشمله ذلك من اخلاقيات حزبية وانسانية . فقد كان من الواضح أن الصين مهتمة للغاية بأن يترك آلاف الصينيين الذين عملوا في ذلك المشروع أفضل الانطباعات لدى الافريقيين ، فيما يتعلق بقدرتهم على العمل الشاق ، والصبر ، وتحمل المتاعب ، والعيش في المستوى نفسه الذي يعيش فيه عمال البلد الذي يتلقى المساعدة .. الخ . (هذا على الرغم من أنه لم تقم علاقات اجتماعية متبادلة بين الصينيين والافريقيين في تانزانيا أو زامبيا على مدى السنوات التي استغرقها تنفيذ المشروع . فقد كان الصينيون يريدون أن يتركوا انطباعا بأنهم لا يتدخلون ، وانهم غير معنيين بنقل أيديولوجيتهم ، كما اسهم حاجز اللغة في الابقاء على مسافة بين الجانبين) . وكان من الواضح ان الصين تقدم تضحية المخاطرة الاقتصادية مقابل اهداف ايديولوجية وسياسية تتعلق اساسا بصورتها في أفريقيا خاصة والعالم الثالث عموما . فقد قضى اتفاق مشروع « تانزام » بأن تدفع الصين نفقاته (التي بلغت نحو ٤٥٠ مليون دولار) في صورة قرض بدون فوائد لمدة ٣٠ عاما ، ويبدأ تسديده بالتساوي من جانب تانزانيا وزامبيا في عام ١٩٨٣ . وكل ما حصلت عليه الصين من فائدة اقتصادية هو شراء الدولتين سلعا صينية – معظمها سلع استهلاكية رخيصة – واعادة بيعها في أسواق أخرى بأسعار أعلى ، واستخدام الارباح في تسديد جزء من نفقات المشروع المحلية . وعلى مدى ابعد من السنوات الى وقت بداية تسديد القرض ، فان الصين تتوقع ان تكون حصتها من نحاس زامبيا حصة كبيرة ومتزايدة . ولكن من المؤكد ان « الحضور الصيني » – السياسي والايديولوجي – قد ازداد كثافة ووزنا بفعل دور الصين في هذا المشروع ، وبصفة خاصة بفعل كيفية ادائها لهذا الدور . وهو « مردود » عملي لا يقل اهمية للصين عن اي مردود اقتصادي قريبا أو بعيد الاجل .

ولقد كان التصور الاستراتيجي للمشروع قبل أن يبدأ تنفيذه انه

سيلعب دورا كبيرا في رفع قدرة زامبيا بالذات على مساعدة حركات التحرر في المستعمرات البرتغالية عسكريا ، ولكن هذه المستعمرات حققت استقلالها في عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ قبل وقت قليل من اتمام المشروع .

بكين .. مع موبوتو

وبعد التطورات الاخيرة التي وجدت فيها أفريقيا ـ ٧٧ الصين في صف اليمين في أنغولا ، وفي صف نظام موبوتو ، الممثل لاحتكارات الامبريالية الغربية ، الاميركية والاوروبية ، وفي صف النظم المماثلة التي سارعت الى نجدته تلبية لاشارات غربية ، وفي صف التجارة ـ علنا وخفية ـ مع نظامي جنوب افريقيا وروديسيا العنصريين ... بعد هذه التطورات الاخيرة ـ التي لا تعد لها سوابق في أحداث الستينات وما مضى من السبعينات ـ تثار أسئلة افريقية بشأن الصين :

* هل تحتفظ بالمردود الايديولوجي والسياسي الذي حصلت عليه من مشروع « تانزام » بعد أن عكست سياستها الخارجية الصورة التي رسمتها الصين لنفسها خلال هذا المشروع ؟

* هل تبقى لشعارات الصين مصداقية تكفي لمواجهة دور الاتحاد السوفياتي والتصدي له في اي اتجاه ؟

* الى أين يمكن أن تؤدي ـ بالنسبة لأفريقيا ـ نقاط الالتقاء المثيرة للدهشة والتساؤل بين سياسة الصين الخارجية وسياسة الغرب الامبريالي وبين المواقف العملية لهما ؟

* الى اين يمكن ان يؤدي ـ بالنسبة لأفريقيا ـ تصاعد « الصراع » بين الصين والاتحاد السوفياتي ، اكثر مما أدى اليه حتى الآن منذ منتصف الخمسينات من انقسامات ونزاعات افريقية وصلت الى قلب حركات التحرر وأضرت بها بأفدح مما أضرت بأي من الاتحاد السوفياتي او الصين ؟

وهذه كلها من نوع الأسئلة التي تحمل في طياتها أجوبتها الضمنية .. وهي اجوبة لا يكفي ان تستمد من منطق السؤال نفسه ، وانها لا بد ان تستمد أيضا ـ وفي الاساس ـ من تجارب السنوات الماضية ، ومن

محطات الاحداث الرئيسية الافريقيــة التــي كان للصين فيها حضور ايجابي أو سلبي ، أو غياب ايجابي أو سلبي . ولعله لم يكن مــن قبيل المصادفة ان « الغياب السلبي » للصين في أحداث الكونغو ـ كينشاسا (زائير فيما بعد) في أوائل الستينات ، وهو الغياب الذي تمثل في عدم تقديم أي عون لباتريس لومومبا وحركته ورجاله (خشية أن ينطوي ذلك على دعم للاتحاد السوفياتي في أفريقيا) قد تحول الى « حضور سلبي » للصين في زائير ـ ٧٧ بكثافة سياسية واضحة ، وكثافة عسكرية مبهمة ، الى جانب القوى نفسها التي قضت على لومومبا وحركته وتريد أن تقضي على تياره . .

فهرس الكتاب

☐ المتشائمون امس واليوم .

☐ من « شابا » الى « القرن الافريقي » .

☐ حقيقة نظام موبوتو .

☐ الثروة موضوع الصراع .

☐ اميركا وافريقيـا .

☐ « الوثيقة السرية رقم ٣٩ » .

☐ الصين ... بعيدا عن الامية .

الثمن : ٢٠٠ قرشا لبنانيا او ما يعادلها